بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإقتصاد التطبيقي

بحث تخرج لنيل درجة البكالريوس في الإقتصاد التطبيقي

بعنوان:

أثر سعر الصرف على تحويلات المغتربين عبر الجهاز المصرفي

في الفترة (2006 -2013م)

The Impact of Rate Exchange on the Remittances through the Banking System In The Period (2006-2013m)

إعداد الطالبات:

أبرار عباس علي محمد

الاء أحمد المهدي إبراهيم

رزان المرضي صالح آدم

وفاء عمر الخليفة أحمد

إشراف الأستاذ:

علي أحمد الأمين

سبتمبر 2016م / 1438هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الآية

قال تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ و الإِيمَنَ مِن قَبْلِهِم يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيهَمْ وَلَايَجِدُونَ فِي صُدُورِهِم حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِم وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الحشر الآية (9)

الإهداء

إلى أمهاتنا وآبائنا حفظهم الله

إلى جميع أفراد عائلاتنا

إلى كافة أساتذتنا الكرام

إلى كل زملائنا الكرام في الدراسة

إلى أسماء تتقطع عذوبة في ذاتنا... سحابات تظلل مسار حياتنا

عوالم نتفيأ تحت سموقها في زمننا المترهل... وفيض من شذى التواصل يحوينا ويكون متسعاً لمن حولنا...

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين المستحق للشكر والثناء من بعد ومن قبل.

الحمد لله الذي شرفنا وأكرمنا بالقرآن الكريم هادياً وبالحبيب المصطفى نبياً ورسولاً مرشداً.

الحمد لله الذي وفقنا على إخراج هذا البحث وإكتماله ومنطلق شكرنا وإمتنانا وثنايانا من قوله تعالى (ولئن شكرتم لأزيدنكم).

وشكرنا وجزيل تقديرنا لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، تلك المنارة السامقة التي أنارت الطريق أمامنا وأزالت عننا ظلام الجهل الحالك، والشكر موصول لكلية الدراسات التجارية، أسال الله أن يثبت القائمين على أمرها. وأن يسدد خطاهم، وأخص بالشكر والتقدير والعرفان أستاذنا الجليل **علي أحمد الأمين**، ذلك الأستاذ الفاضل، فإن كلمات الشكر وعبارات والثناء مهما كثرت قليلة في فضله وكما قيل (إذا لم تستطع رد الجميل فاعترف به). فاسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته وأن يبارك الله فيه وفي أهله وأن يبارك عمره في طاعته وأن ينفعنا بعلمه.

والشكر أجزله لأسرة مكتبة جهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج متمثلة في الأستاذة/ نايلة حسن وأسرة مكتبة بنك السودان المركزي.

وكل الشكر والتقدير لآبائنا الذين أسهموا بفكرهم وتشجيعيهم ليكتمل هذا العمل المتواضع. فلهم كل الشكر والتقدير والإحترام.

فهرس الموضوعات

عناوين الموضوعات	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الآية	ب
الإهداء	ج
الشكر والعرفان	د
فهرس الموضوعات	ه
فهرس الجداول	ز
فهرس الأشكال	ح
مستخلص الدراسة	ط
Abstract	ي
الفصل الأول **الإطار المنهجي للدراسة**	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	1
أسئلة الدراسة	2
فرضيات الدراسة	2
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
منهجية الدراسة	3
هيكل الدراسة	3
مصادر جمع المعلومات	4
حدود البحث	4
الدراسات السابقة	5-7
الفصل الثاني **الإطار النظري**	
المقدمة	8

المبحث الأول : تعريف ونظريات سعر الصرف	14-9
المبحث الثاني: أنواع سعر الصرف وآليات تحديده	29-15
المبحث الثالث: سعر الصرف في السودان	43-30
الفصل الثالث **تحويلات المغتربين**	
المقدمة	44
المبحث الأول: مفهوم الهجرة وأنواعها وأسبابها	59-45
المبحث الثاني: مفهوم تحويلات المغتربين وطبيعتها وأهميتها	70-60
المبحث الثالث: دور تحويلات المغتربين على إقتصاديات الدول النامية	79-71
الفصل الرابع **التحليل الوصفي**	
المبحث الأول: أثر سعر الصرف على تحويلات المغتربين عبر الجهاز المصرفي	88-80
المبحث الثاني: النتائج والتوصيات	90-89
قائمة المراجع والمصادر	93-91
الملاحق	

فهرس الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (2-1) يوضح نظام الصرف الثابت	16
جدول رقم (2-2) يوضح نظام الصرف المرن	19
جدول رقم (2-3) يوضح أسعار صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2004م)	34
جدول رقم (2-4) يبين سعر الصرف خلال الفترة (2005 – 2006م)	35
جدول رقم (2-5) يوضح سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني من (1980-2013م)	43
جدول رقم (3-1) يوضح أسباب هجرة السودانيين	57
جدول رقم (3-2) المهاجرون لأغراض العمل(2008-م2013م)	58
جدول رقم (3-3) تحويلات المغتربين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	65
جدول رقم (3-4) يوضح أكبر الدول المتلقية للتحويلات (2010-2013م)	73
جدول رقم (3-5) يوضح النسبة المئوية للتحويلات في إجمالي الناتج القومي في بعض الدول خلال العام 2012م	75
الجدول رقم (3-6) يوضح نسبة التحويلات في معدل النمو بالنسبة لمجموعة من البلدان النامية	77
جدول رقم (3-7) يوضح مقاربة بين السودان وبعض الدول العربية في مجال التحويلات لعام 2010م	78
جدول رقم (4-1) يوضح سعر الصرف الرسمي والموازي وحجم الفجوة بينهما	80
جدول رقم (4-2) يوضح تحويلات المغتربين ومعدل التغير في كل من حجم التحويلات وحجم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي	82
جدول رقم (4-3) يوضح الفائض أو العجز في الميزانية وحجم الفجوة بين السعرين	85

فهرس الأشكال

الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (2– 1): توازن سوق صرف الجنيه السوداني في ظل المنافسة التامة وغياب تدخل الحكومة	23
شكل رقم (2–2) حالة دخول البنك مشترياً للكميات الفائضة من الجنيه	25
شكل رقم (2–3) حالة دخول البنك مشترياً للعملات الأجنبية.	26
شكل رقم (3–1) يوضح أسباب هجرة السودانيين	57
شكل رقم (3–2) يوضح تحويلات المغتربين كنسبة مع الناتج المحلي الإجمالي	66
شكل رقم (4–1) يوضح تحويلات المغتربين	84
شكل رقم (4–2) يوضح الفائض أو العجز في الميزانية	86
شكل رقم (4–3) يوضح حجم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي	86

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف تحويلات المغتربين عبر الطرق الرسمية والتي كان السبب فيها الفجوة بين سعرالصرف الرسمي والموازي، وهدفت الدراسة لمعرفة أثر سعر الصرف على تحويلات المغتربين عبر الطرق الرسمية ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة الفرضيات التالية:-

توجد علاقة بين تحويلات المغتربين عبر الطرق الرسمية وحجم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

يؤدي الإستقرار الإقتصادي إلى تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:-

وجود علاقة عكسية بين تحويلات المغتربين عبر الطرق الرسمية وحجم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

يلعب الإستقرار الإقتصادي دور في تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

أهم التوصيات :-

إن التعويم الكامل لسعر الصرف هو الخيار الوحيد لإجتذاب تحويلات المغتربين مع الأخذ في الاعتبار الآثار السالبة للتعويم.

Abstract

The problem of this study is about the weak remittances of Expatriates through the official ways which is considered to be one of the main causes of creating a gap in the official and equivalent in market of rate exchange, as this study aims to find out Rate Exchange Impact on the official Remittances of the Expatriates, though, for providing consistent evidence, these hypnoses formulated and mentioned in hereafter;

- There is reversal relation between Expatriates remittances and Rate Exchange gap for the official and equivalent market.
- The Economic Stability minimizes the gap between the official and equivalent rate exchange.

The Results of Study:

- It was found that there is no subsequent relation between official and equivalent Rate Exchange.
- It was found that Economic Stability plays an important role in minimizing the gap in Rate Exchange for the official and equivalent market ratio.

Recommendations:

The comprehensive floating for the Rate Exchange is right choice to attract Sudanese Expatriate Remittances, as it was found if there is any minimum difference between the official and the equivalent ratio, would give space for Expatriates to direct their Savings towards the Rate Exchange Equivalent Market rather than official market, and still efforts exerted to tackle these negative impacts of Rate Exchange Floating policy.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة:-

بدأت هجرة السودانين إلى الخارج بصورة منتظمة أبان إرتفاع اسعار النفط في عام 1973م، مما أدي إلى توفر فرص العمل في دول الخليج وكان للسودانيين نصيب وافر منها، وترتب علي ذلك توفير مصدر جديد للنقد الأجنبي للدولة تمثلت في تحويلات المغتربين بالعملات الحرة.

والسودان كغيره من الدول النامية يعاني من نقص في موارد النقد الأجنبي وأن معظم صادراته من الموارد الاولية والمنتجات الزراعية التي تتصف بالتذبذب في الإنتاج بسبب الظروف الطبيعية وحاجتها هي الاخرى لمدخلات الأنتاج والآليات والمعدات والطاقة غير المنتجة محلياً، مما يستلزم توفر النقد الأجنبي، كما أن الصادرات تعاني من ضعف المنافسة في الأسواق الخارجية مما يعني ضعف الحصيلة. والمصدر الآخر للنقد الاجنبي يتمثل في القروض التي تشكل إلتزاماً علي الدولة في الأقساط والفوائد، ولهذا فإن تحويلات المغتربين تعتبر إضافة حقيقية لموارد الدولة من النقد الأجنبي، ويمكن أن تغطي جزءاً كبيراً من قائمة الإستيراد وبالتالي تقليل فجوة النقد الأجنبي. إلا أن جذب هذه التحويلات يرتبط الى حد كبير بالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف.

تأتي هذه الدراسة لمعرفة أثر سعر الصرف على تحويلات المغتربين في الفترة 2006-2013م، والسبب في إختيار هذه الفترة التذبذب الذي شهده سعر الصرف، ومن الصعوبات التي واجهت الدراسة صعوبة الحصول على البيانات وبالاخص البيانات التي تتعلق بسعر الصرف الموازي.

مشكلة الدراسة:-

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف تحويلات المغتربين عبر الطرق الرسمية ومن هنا جاءت أسئلة الدراسة

أسئلة الدراسة:-

1- ما هي العلاقة بين تحويلات المغتربين وحجم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي؟

2- ما هو الدور الذي يلعبه الوضع الإقتصادي في تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي؟

فرضيات الدراسة:-

1- توجد علاقة بين تحويلات المغتربين وحجم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

2- يؤدي الأستقرار الإقتصادي إلى تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

أهمية الدراسة :

أولاً: الأهمية العلمية:-

تتمثل الأهمية العلمية للبحث في تقديم دراسة علمية حول موضوع (أثر سعر الصرف علي تحويلات المغتربين في الفترة من (2006-2013م)، والوصول لنتائج وتوصيات تفيد المهتمين بهذا المجال من الدراسات، وإثارة النقاش العلمي حول الموضوع.

ثانياً: الأهمية العملية :-

1- أن تحويلات المغتربين تمثل مصدراً هاماً من مصادر النقد الأجنبي التي يمكن أن تحسن وضع الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

2 - المساهمة في إرثاء دور العلم والمعرفة والمكتبات المتخصصة في هذا المجال ومعالجة القصور العلمي في الدراسات السابقة وإتباع منهجية علمية في طرح موضوع الدراسة والتحليل العلمي لمتغيرات الدراسة المستهدفة. ايضاً مصدر ومرجع للباحثين والمهتمين في هذا المجال.

أهداف الدراسة:-

1. معرفة أثر سعر الصرف علي تحويلات المغتربين في الفترة من 2006-2013م.
2. معرفة أنواع سعر الصرف وآليات تحديده.
3. التعرف علي وسائل وإستخدامات تحويلات المغتربين.
4. متابعة أسعار صرف الدولار ألامريكي مقابل الجنيه السوداني خلال فترة الدراسة.
5. متابعة تحويلات المغتربين عبر الجهاز المصرفي.
6. متابعة ظاهرة الهجرة ومعرفة أسبابها.

منهجية الدراسة :-

إتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي لتتبع ظاهرة الهجرة والإغتراب في السودان واتجاهاتها كما إعتمدت على منهج التحليل الوصفي لوصف الظاهرة وتحليلها بصورة منطقية تحقق الأهداف.

هيكل الدراسة:-

تناول الفصل الأول : الإطار المنهجي و الدراسات السابقة

تناول الفصل الثاني : تعريف ونظريات سعر الصرف و أنواع وآليات تحديد سعر الصرف و سعر الصرف في السودان

أما الفصل الثالث فقد تناول: الهجرة و تحويلات المغتربين من حيث التعريف بتحويلات المغتربين و طبيعتها و أهميتها و أقسامها و الدور الذي تلعبه التحويلات في إقتصاديات الدول النامية.

أما الفصل الرابع فقد تناول: أثر سعر الصرف على تحويلات المغتربين عبر الجهاز المصرفي و النتائج و التوصيات.

مصادرجمع البيانات

تم إستخدام المصادر الثانوية لجمع البيانات والتي تتمثل في الكتب والمراجع وإصدارات بنك السودان المركزي وجهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج ووزارة المالية والإقتصاد القومي.

حدود الدراسة :-

الحدود المكانية:- جمهورية السودان

الحدود الزمانية :- 2006-2013

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1- خالدة عبده محمد علي، أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي الإقتصاد القوومي، 2000م[1].

- تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف إسهام تحويلات السودانيين العاملين بالخارج في الإقتصاد القومي

- تتبع أهمية الدراسة من أن تحويلات المغتربين تمثل مصدراً هاماً من مصادر النقد الأجنبي بالبلاد وتمثل أحد العناصر الداعمة لموقف الميزان الخارجي

- هدفت الدراسة إلى معرفة مدى أهمية تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على الإقتصاد السوداني أي (ميزان المدفوعات ,سعر الصرف ,الميزان التجاري وغيرها ومدى أهمية الأستفادة من هذة التحويلات في سياسات الدولة)

- توصلت الدراسة إلى أنها أهم مصادر الإيرادات بالعملة الأجنبية والتي تساهم في تحسين موقف ميزان المدفوعات وزيادة نمو الناتج المحلي والعمل علي تخفيض معدلات البطالة من خلال توفير فرص العمل.

2- محمد مبارك مصطفي الأمام وإبراهيم فضل المولي البشير، نظم وسياسات سعر الصرف في السودان وأثرها على التجارة الخارجية خلال الفترة من 1990 _2011م، 2013م[2].

- تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ماهي نظم وسياسات سعر الصرف التي تعمل علي زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية والتي تنعكس علي حركة التجارة الخارجية وهل تحمل النظم والسياسسات المتعلقة بسعر الصرف علي تشكيل الصادرات للقطاعات غير النفطية"

---

[1] خالدة عبده محمد علي، نوفمبر 2000م، أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج علي الإقتصاد القوومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين.

[2] محمد مبارك مصطفي الأمام وإبراهيم فضل المولى البشير، 2013م، نظم وسياسات سعر الصرف في السودان واثرها علي التجارة الخارجية خلال الفترة من 1990 _2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

وما أثر سياسة التحرير الإقتصادي التي طبقت من قبل الحكومة في منتصف التسعينات علي إستقرار سعر الصرف

– تنبع أهمية الدراسة من تطوير النظرية الإقتصادية المبنيية علي الندرة والأحتياجات بين الدول لإشباع الرغبا ت من خلال التطورات المستحدثة في عملية التبادل التجاري وظهور عدد من الأنظمة المتبعة من قبل كل دولة وتأثيرها على حركة تجارتها الخارجية (صادرات. واردات) تسوية الفروقات الناتجة عن عملية التبادل التجاري.

– هدفت الدراسة بشكل رئسي إلى دراسة نظم وسياسات سعر الصرف وتوضيح محدداته وتأثيرها على حركة التجارة الخارجية في السودان بالتركيز علي قطاع الصادر.

– توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات التابعة للدراسة (الصادر ,الإستثمارات الأجنبية, الواردات) ذات صلة ودلالة احصائية علي المتغير المستقل (سعر الصرف).

– أهم التوصيات: توصي الدراسة بتطبيق سياسة التحرير الإقتصادي على التجارة الخارجية في السودان، وإتباع نظام سعر الصرف الحر لما له من تأثير على إنعاش الحركة الإقتصادية، وتوصي بعدم انتهاج الدولة لنظام سعر الصرف الثابت لأنه يؤدي لإزدياد التذبذب في معدلات نمو التجارة الخارجية.

3- فواتح الكباشي أحمد الزين، تحويلات السودانين العاملين بالخارج السياسات والأثر في الفترة من 2003-2013م، 2014م[1]

– تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى أثر تحويلات السودانين العاملين بالخارج في الإقتصاد السوداني ومعرفة تأثير إستقرار سعر الصرف علي حجم تحويلاتهم.

– تكمن أهمية الدراسة في مدى مساهمة هذه التحويلات في الإقتصاد السوداني من حيث توفير النقد الأجنبي ومساهمتها في الناتج القومي الإجمالي.

[1] فواتح الكباشي أحمد الزين، تحويلات السودانين العاملين بالخارج السياسات والأثر في الفترة من 2003-2013م، 2014 م، جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة.

-تهدف الدراسة إلى الوقوف علي حجم التحويلات والكشف عن تأثير هذه التحويلات علي الإقتصاد السوداني والتعرف علي مدي تأثير إستقرار سعر الصرف علي حجم تحويلات السودانين العاملين بالخارج.

- أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نسبة مساهمة تحويلات السودانين العاملين بالخارج في الإقتصاد السوداني منخفضة جداً من ناحية توفير النقد الاجنبي مقارنة مع اعداد العاملين بالخارج التي اصبحت متزايدة بصورة واضحة، زيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي تؤثر سلباً في حجم تحويلات السودانين العاملين بالخارج.

- أهم التوصيات إصلاح سياسة سعر الصرف وذلك بإتباع سياسة سعر الصرف العائم بحيث لايكون هنالك فرق كبير بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :-

- تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بكونها متعلقة بدراسة تحويلات المغتربين ودراسة سعر الصرف كما أنها إتفقت معها في أهمية تحويلات المغتربين كمصدر لتوفير النقد الأجنبي.
- إختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت تحويلات المغتربين كمتغير تابع لمعرفة تأثير سعر الصرف عليها أما الدراسات السابقة فقد تناولت تحويلات المغتربين كمتغير مستقل لمعرفة تأثيرها على الإقتصاد السوداني.

الفصل الثاني

مفهوم سعر الصرف

المبحث الأول : تعريف سعر الصرف ونظرياته.

المبحث الثاني : أنواع وآليات تحديد سعر الصرف.

المبحث الثالث : سعر الصرف في السودان.

الفصل الثاني

مفهوم سعر الصرف

المقدمة :-

بالرغم من أن النقود تقوم بوظيفة الوسيط في المبادلات وتسهل من إجراء المبادلات ما بين مختلف الدول مثلما هو الحال في داخل الدولة الواحدة، فإنه يوجد فارق جوهري بين المدفوعات التى تتم في داخل الدولة الواحدة، والمدفوعات التى تتم ما بين الدولة والدول الأخرى، ويتمثل هذا الفارق في وحدة النظام النقدى داخل الدولة وتعدده ما بين الدول المختلفة. فمهما بعدت المسافة بين الدول المختلفة فإن تبادل السلع والخدمات يتم بعملتها المستقلة أو وحدة النقد الرسمى الخاصة بها.

يستعرض هذا الفصل مفهوم سعر الصرف ويقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: تعريف ونظريات سعر الصرف ويعرف على أنه ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، وله العديد من النظريات منها: النظرية الكمية، نظرية الأرصدة، نظرية سعر الخصم، نظرية تعادل القوى الشرائية، ويتناول المبحث الثاني: أنواع سعر الصرف وآليات تحديده، وتنقسم أنواعه إلي: سعر الصرف الثابت، سعر الصرف المعدل، سعر الصرف المرن، سعر الصرف الرسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف المتعدد الحقيقي، وسعر الصرف التوازني. ويتحدد سعر الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في الأسواق العالمية للصرف أو بتدخل البنوك المركزية. أما المبحث الثالث فقد إستعرض تطورات سعر الصرف في السودان.

المبحث الأول

تعريف ونظريات سعر الصرف

1-تعريف سعر الصرف:-

يعرف سعر الصرف علي أنه عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وِحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الوطنية اللازمة لشراء وِحدة واحدة من العملة الأجنبية[1].

كما يعرف أيضاً بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية. غير أن هناك دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة ولا خلاف بين الطريقتين[2].

ويعرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية أى هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية. كما يعبر سعرالصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدولة المعنية والدول الأخرى[3].

كما يعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية((جنيه سوداني)) مثلاً التى تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الأجنبية((الدولار الأمريكي)). ومن زاوية أخرى يمكن النظر إلى سعر الصرف بإعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التى تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملات الوطنية كما عرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات عملة بلد ما التى تعادل وحدة واحدة من عملة بلد أخر[4].

أي بمعني أخر تتمثل هذه العلاقة بالأتى $X_1 : X_2$

حيث أن :x1 تمثل عملة البلد الأول وx2 تمثل عملة البلد الثاني.

---

[1] موسي سعيد مطر، شيقري نوري موسي، ياسر المومني، التمويل الدولي، (2008م)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ص43.

[2] ا زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصاديه الدوليه، (2003 م)، مصر، الإسكندرية : الفتح للطباعة والنشر، ص 80.

[3] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، (2006م)، "محددات سعر الصرف في السودان خلال الفتره(1982-2004م)"، ، الإصدار السابع، ص 8.

[4] غصون محمد موسى إبراهيم، (2010م)، "تطبيق نماذج الانحدار الحطي المتعدد علي داله سعر الصرف في السودان خلال الفتره 1980 – 2008"، رسالة ماجستير، ص 26.

2-نظريات سعر الصرف :-

هناك عدد من النظريات التى تحدد سعر الصرف وهي على النحو التالى :-

أولاً: االنظرية الكمية Quantity Theory :-

تتلخص هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود (النقود الورقية والودائع المصرفية) يعني إرتفاع الأسعار المحلية(التضخم). مما يؤدي إلى تغيير كبير في معامل التبادل الدولي (التضخم)؛ فتتوقف بعض الدول عن شراء بعض السلع والخدمات من هذه الدولة، كما يتبين لرعايا هذه الدولة أن أسعار السلع والخدمات الأجنبية أصبحت أقل من أسعارها الداخلية فيقبلون على شراء عملات الدول الأجنبية وبالتالي إرتفاع أسعار الصرف في حالة حرية تحديدها أو يؤدي إلى خروج الذهب في حالة إتباع نظام الذهب فيترتب على إرتفاع أسعار العملات الأجنبية إرتفاع في أسعار السلع والخدمات الأجنبية فيقل الإقبال عليها، كما يترتب على إنسياب الذهب إلى العالم الخارجى نقص كمية النقود في الدولة ثم إنخفاض مستويات الأسعار للسلع والخدمات[1].

ثانياً: نظرية الأرصدة(ميزان المدفوعات)Balance Theory :-

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد علي أساس ما يطرأ علي أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس علي أساس كمية النقود وسرعة تداولها، فإذا فرض وكان الرصيد موجباً هذا يعني زيادة الطلب علي العملة الوطنية مما يؤدي إلى إرتفاع قيمتها الخارجية. أما إذا كان الميزان غير موافق فهذا يدل علي زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى إنخفاض فقيمتها الخارجية[2].

تمثل المعلومات المستمرة عن ميزان المدفوعات فائدة مهمة في تفسير مستوى سعر الصرف ويقوم ميزان المدفوعات بإحصاء الصفقات الإقتصادية بصفة شاملة بين دولة وباقي دول

[1] محمد عبدالعزيز عجميه، الإقتصاد الدولي، (2000 م)– دراسة نظرية وتطبيقية، مصر - الإسكندرية، ص 72.
[2] محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق، ص 73.

العالم، إثر هذا فهو يسجل منهجياً كل الأسباب للدواعي التي من أجلها يصبح كل من العرض والطلب علي الصرف قابل للتطور في سوق الصرف.

حسب هذه النظرية يمكن أن تفسر(تحدد) القيمة الخارجية للعملة، أو مستوى سعر الصرف على أساس ما يطرأ علي أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير(عاجز أو فائض) فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما عجز فمعنى ذلك زيادة الطلب علي العملات الأجنبية(الصرف) وهو مايقود إلى إنخفاض قيمة العملة.

ثالثاً: نظرية سعر الخصم Theory of Discount Rate:-

نقصد بالخصم الآلية المالية التي يحصل بها المدين الحق في تأخير المدفوعات إلى الدائنين لفترة محددة من الزمن في مقابل بدل أو رسوم محددة. وعادة يرتبط الخصم بسعر الخصم وهو ما يسمى عائد الخصم، وهو عبارة عن حصة نسبية من المبلغ المستحق التي يجب أن تدفع لتأخير الدفع لمدة عام.

وتنص النظرية أن رفع سعر الخصم في بلد ما يؤدي إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد، وذلك لأن رفع سعر الخصم يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبذلك يزداد طلب الأجانب على عملة ذلك البلد مما يؤدي إلى إنتقال الأموال الوطنية والأجنبية والمقومة بعملة الدولة إلى المناطق ذات سعر الفائدة المرتفع فيؤدى ذلك إلى زيادة في عرض العملة وبالتالي عجز في ميزان المدفوعات فتخفض القيمة الخارجية للعملة، والشاهدعلى صحة هذه النظرية تجارب البنوك المركزية التى تلجأ إلى رفع سعر الخصم للعمل على تحسين مركز العملة الخارجية. وما زالت عدد من الدول المتقدمة إقتصادياً تلجأ إلى تلك السياسة[1].

[1] محمد عبدالعزيز عجميه، المرجع السابق، ص 74.

رابعاً: نظرية تعادل القوى الشرائية Theoryof Purchasing Power:-

تعود نشأة هذه النظرية إلى ريكاردو عام 1917م، حيث تدافع عن فكرة مفاذها أن"قيمة العملة هي نفسها في كل مكان"وجاء بعده الإقتصادي جوستاف كاسيل عام 1916م[1]. تعتبر هذه النظرية محدودة التجربة، فهي تفترض أن التوازن في سعر الصرف لعملتين يمكن أن يحدث وذلك في حالة أن يكون هنالك توازناً في القوة الشرائية للأسعار المحلية. كمثال لذلك إذا كان 1 دولار أمريكي يمكن أن يعادل 250 جنيه سوداني فإن تعادل القوة الشرائية يمكن أن تقوم وذلك في حالة إن هذين المبلغين يمكن الشراء بهما نفس كمية البضاعة في البلدين(السودان والولايات المتحدة الأمريكية). وتستند هذه النظرية على أساس أن النقود المحلية تتوقف على مستوى الأسعار السائدة محلياً، فإذا إرتفعت الأسعار دل ذلك على إنخفاض القوى الشرائية للنقود والعكس في حالة إنخفاض الأسعار. ولكن يؤخذ على هذه النظرية أنها تضع في الإعتبار أن الأرقام القياسية للأسعار تتماثل في جميع الدول في حين أن هنالك سلع غير قابلة للتبادل، فربما يكون سبب الزيادة هي في السلع المحلية وليس في السلع التي تدخل التجارة الدولية، مع افتراض ثبات أسعار سلع التجارة الدولية. كذلك تهتم النظرية بمستوى تذبذب أسعار الصرف نتيجة لتغير القوى الشرائية للنقود ولا تضع إعتبار لطريقة تحديد أسعار الصرف التي سوف تؤثر على تحقيق التوازن، بالإضافة إلى أنها تتجاهل نفقات النقل والترحيل، على الرقم من أن هذه النفقات تؤثر حقيقة في تكلفة السلع، وبالتالي لايمكن مقارنة القوى الشرائية الداخلية والخارجية، لأن نفقات النقل تحول دون تعادل القوى الشرائية بين الداخل والخارج[2].

ويشترط لنجاح نظرية تعادل القوى الشرائية :_

1/ ألا تخضع التجارة الدولية لأي قيود وهذا أمر غير متوفر في كل دول العالم في الوقت الحالي حيث تنظم الحكومات التجارة الدولية بطرق متباينة.

[1] صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف:دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، 2009-2010م، ص 35

[2] الإدارة العامة للبحوث والاحصاء، بنك السودان المركزي، مصدر سابق، ص 10

2/ عدم خضوع عمليات تحويل النقود من دولة إلى أخرى لأي قيود بل يجب أن تكون حرة، وهذا أمر غير متوفر في معظم دول العالم في الوقت الحالي حيث أن الرقابة على الصرف والقيود على تحويل النقد تكاد تنتشر في العديد من دول العالم.

فالتجارة الدولية خاضعة لإتفاقيات ومعاهدات وسياسات التمييز والتطبيق والمعاملة، وكذلك إن الرقابة على النقد شملت العديد من دول العالم[1].

خامساً : نظرية الإنتاجية Productivity Theory:-

ترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تُحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية وإرتفاع مستويات المعيشة وزيادة إنتاجية الفرد في كل من الصناعة والزراعة والتجارة وإتجاه مستويات الأسعار، كل هذه تعتبر بمثابة قرائن على درجة القوى الإنتاجية، وإرتفاعها يؤدي لزيادة حركة رؤوس الاموال الأجنبية لداخل الدولة بغرض الإستثمار في عمليات الإنتاج فعليه يؤدي لزيادة الطلب على عملة هذه الدولة وزيادة سعر صرفها يؤدي زيادة مستوى الإنتاجية لإنخفاض تكلفة المنتجات وزيادة القدرة التنافسية على التصدير وبالتالي زيادة الطلب على عملة الدولة وإرتفاع قيمتها في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية يؤدي لإنخفاض قيمة العملة[2].

سادساً : طريقة المرونة السعرية :-

تعتبر هذه النظرية أن سعر الصرف هو الذى يؤثر على التوازن بين قيمة الصادرات والواردات للدولة المعنية، فإذا تجاوزت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات(أي أن هنالك عجزاً في الميزان التجاري)فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض سعر صرف العملة المحلية إتجاه العملات الأجنبية في ظل نظام سعر صرف مرن. الأمر الذى يجعل أسعار الصادارت متدنية تجاه العالم الخارجي وأسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمقيمين. وينتج عن ذلك إرتفاع الصادرات وإنخفاض الواردات حتى مستوى التوازن في الميزان التجاري.

[1] محمد عبدالعزيز عجميه، مرجع السابق، ص 76.
[2] رونزا هايل رزق، أثر سياسة سعر الصرف على استقرار الإقتصاد الكلي، 2012م ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة دمشق، ص 11.

أن سرعة تعديل سعر الصرف تعتمد على مدى إستجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف[1].

سابعاً : نموذج المحفظة:-

نموذج المحفظة (مدخل ميزان المحفظة إلى سعر الصرف أو إلى ميزان المدفوعات) يعتبر بديل للمدخل النقدي لسعر الصرف. هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والحساب التجاري، أي أنه كلما إنخفض سعر الصرف يؤدي ذلك إلى تحسن وضع الحساب الجاري. وفي ذات الوقت فإن الطلب على النقود يؤثر على كل من الدخل الحقيقي، والمستوى العام للأسعاروسعر الفائدة. أي أنه كلما زاد الدخل إزدادت التكلفة البديلة لحمل النقود في محل الأصول التى تحقق فوائد. عليه فإن الطلب على النقود يرتبط طردياً بسعر الفائدة. وبذلك يتم تفسير تغير في سعر الصرف وفقاً للعوامل التى تحدد التدفقات النقدية والرأس مالية.

ثامناً : نظرية النموذج النقدي:-

تحاول هذه النظرية وضع نموذج لسعر الصرف وفقاً للعلاقة النسبية بين أسعار صرف العملات المختلفة. ويعتبر النموذج النقدي في ظل إفتراض مرونة الأسعار أحد النماذج المفسرة لأسواق التقلبات في أسعار الصرف. وفي هذا النموذج يعتبر سعر الصرف أحد المتغيرات الإقتصادية الكلية الذي يؤثر ويتأثر بمعدلات التضخم، مستوى الإنتاج، معدل النمو الإقتصادي، عجز ميزان المدفوعات[2].

[1] الإدارة العامة للبحوث والاحصاء، بنك السودان المركزي ،مصدر سابق، ص8.
[2] الإدارة العامة للبحوث والاحصاء، بنك السودان المركزي،المصدر السابق، ص ص 8-9.

المبحث الثاني

أنواع سعر الصرف

أولاً: أنواع سعر الصرف:-

يُقسم سعر الصرف إلى عدة أنواع وهي:-

أولاً : سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate:-

عمل هذا النظام بكفاءة عالية قبل عام 1971م، حيث إلتزمت كل من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإيداع قدر محدد من عملاتها الوطنية في حساب إحتياطي طرف الصندوق(صندوق الأمانات). ويتم إقراض الدول التي تواجه عجز في ميزان مدفوعاتها.

كما تم طرح حقوق السحب الخاصة(SDRs) بعد إنهيار نظام بريتون وودز بعد عام 1971م.

في ظل هذا النظام تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد، حيث تقوم البنوك المركزية ببيع وشراء العملات ويتم تحديد قيمة عملة كل دولة مقابل الدولار. ويكون البنك المركزي علي إستعداد للتدخل في أي وقت للتحكم في العرض والطلب للمحافظة علي قيمة عملته وإستقرار سعر الصرف.

وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت يمكن للدولة أن تخفض سعر صرفها. وتعتبر أسعار الصرف الثابتة والمربوطة خلال السنوات الأخيرة أحد العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمة المالية في المكسيك في عام 1994م، كذلك أزمة تايلاند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية في العام 1997م، روسيا والبرازيل في عام 1998م والأرجنتين وتركيا في عام 2000م.

أما الدول التي لم تقم بربط أسعار الصرف بعملات أخري مثل جنوب أفريقيا وإسرائيل والمكسيك وتركيا في عام 1998م فقد تمكنت من تجنب حدوث الأزمات.

ويؤخذ علي هذا النوع من سعر الصرف أن إحتفاظ الدولة بسعر صرف ثابت لفترة طويلة مع زيادة معدلات التضخم قد يؤدي إلى أن يكون سعر عملتها أعلي من السعر الفعلي (over-valued)، وعليه فإن الإحتفاظ بسعر أعلي للعملة من السعر الفعلي يؤدي إلى تزايد

الإختلال في التوازن الخارجي، ولمعالجة الإختلال تلجأ الدولة إلى سياسة تخفيض سعر الصرف كما تلجأ لإستخدام إحتياطاتها من العملات الأجنبية أو الإقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الصادرات والواردات.

وتشير هذه التجربة إلى أن الدول التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت بطريقة مطلقة أو نسبية "مقارنة مع بعض الدول" تكون عرضه لهزات إقتصادية وسياسية أقل بالإضافة إلى الهزات التي تنتج عن التغير في شروط التبادل التجاري[1].

جدول رقم (2-1) يوضح نظام الصرف الثابت

المزايا	العيوب
إتسم بالإستمرارية فإنه يحفز الفعاليات الإقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الإستثمارات والتجارة الدولية.	إذا لم يحظ سعر الصرف الثابت بالمصداقية الكاملة فإنه يمكن أن يكون عرضة للمضاربة التي تؤثر على الإستقرار النقدي وعلي الإحتياطات من العملة الأجنبية.
يضع سعر الصرف الثابت قيود أومحددات على السياسة النقدية الداخلية. فإذا كان وضع هذه السياسة يخرج عن نطاق سياسة الدولة المربوطة بها.	ليس بمقدور الحكومة أو البنك المركزي الإدعاء بمعرفة السعر التوازني للعملة أكثر من السوق. -عدم فاعلية السياسة النقدية.
سعر الصرف الثابت يكون مفيد إذا عرف بالضبط ماهو سعر التوازن لهذه العملة.	الإبقاء على سعر صرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية بإستمرار للتدخل.
سعر الصرف الثابت يكون مفضل عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق.	يتطلب حجم كافي من إحتياطات العملة الأجنبية.

المصدر: لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

[1] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، المصدر السابق، ص ص 10-11.

ثانياً: سعر الصرف المعدل Adjustable Peg:-

قامت البنوك المركزية في عام1960م بتغيير أسعار صرف عملاتها، حيث تم إنتهاج هذا النظام والذي بموجبه تمكنت البنوك المركزية أن تتدخل وتعدل سعر صرف عملاتها إذا إتضح أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو سعر التوازن[1]. ونجد أن سعر الصرف يتغير في معظم الأحيان نتيجة للفرق بين معدلات التضخم الأجنبية والمحلية، أما القواعد التى من خلالها يتغير سعر الصرف الرسمي فيتم تبريرها بأنها تسهل من المحافظة على القدرة التنافسية للدولة لأنها تجعل سعر الصرف الحقيقي والفعال قريباً من مستوى تعامل قوتها الشرائية وهو المستوى الذى تستطيع فيه وحدة واحدة من العملة أن تشترى نفس القدر من السلع في جميع البلدان ويسمح لها بالتحرك وتدار دون قاعدة تدخل محددة.

وعليه يمكن أن نجد في بلد واحد سعري صرف أو ثلاثة أسعار أو أكثر، ولأسعار الصرف المتعددة العديد من الإيجابيات حيث يمكن إستخدام تلك الأسعار في أنواع مختلفة من المعاملات، ويمكن للجهات المختصة أن تشجع بعض النشاطات بأن تسمح لها بشراء العملات الأجنبية بسعر صرف منخفض نسبياً وبيع ما تحصل عليه من عملات وسعر صرف مرتفع، كما يمكن تطبيق النقيض لذلك على النشاطات التى لا تريد الدولة تشجيعها.

ثالثاً : أسعار الصرف المرنة Floating Exchange managed:-

ظهر هذا النظام في بداية عقد السبعينيات بعد إنهيار نظام سعر الصرف المعدل، حيث تحولت معظم الدول إلى هذا النظام، والذي يحدد السعر وفق عوامل العرض والطلب بحيث إذا إنخفض الطلب على الدولار الأمريكي مثلاً بسبب إرتفاع سلع الصادرات الأمريكية، فإن ذلك يقلل من معدل تبادل الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

[1] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، المصدر السابق ص 11.

ويؤخذ على هذا النظام في أن الضغوط التي قد تنشأ في ظله تؤدي إلى تغيرات متزايدة في أسعار الصرف، وقد يتخذ المضاربون الإتّجار بالعملة الحرة كوسيلة للربح السريع والسهل. إضافة إلى أن تذبذب سعر الصرف سيؤثر سلباً على النشاط اليومي لحركة الصادر والوارد، مما يعجز المصدرون والمستوردون عن تقييم حركة السوق لسلعهم في المستقبل، وبالتالي يؤثر ذلك على إنسياب رأس المال الأجنبي طويل الأجل لأن المستثمر الأجنبي عموماً لايرغب في إستثمار رأسماله في دولة سعر صرف عملتها غير مستقر الأمر الذي قد يعرضه لبعض الخسائر.

ومن أهم مزايا نظام سعر الصرف العائم أن الدولة لا تحتاج إلى تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف أو إنشاء صندوق موازنة لدعم سعر الصرف، كما أن الحاجة إلى أرصدة دولية كافية وإلى تسهيلات إئتمانية بين البنوك المركزية ستزول. إذ أنه من اليسير المساواة بين الطلب على العملات الأجنبية مع ما معروض منه. ويتبنى هذا النوع من سعر الصرف بعض الدول المتقدمة مثل كندا وأستراليا كما عملت به المكسيك بعد الأزمة المالية التي واجهتها خلال العامين 1994-1995م، إلا أن هذا النظام لم يتغلب على مشاكل التأرجح في ميزان المدفوعات[1].

[1] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، المصدر سابق، ص ص 11-12.

جدول رقم (2-2) يوضح نظام الصرف المرن

المزايا	العيوب
يقرر سعر الصرف بعوامل السوق وبالتالي فهو الأنسب في التوزيع الأمثل للموارد.	نادراً ما تعمل قوى السوق بشكل كامل. هنالك مخاطر من سوء التقييم والذي قد يؤدي علي أن يكون سعر الصرف بمستوي لا تبرره الأوضاع الإقتصادية.
لن يكون هناك فرصة للمضاربين لعمل أرباح علي حساب البنك المركزي. يكون فعال للتعامل مع الصدمات الخارجية.	إن مسار سعر الصرف المستقبلي يكتنفه الغموض وبالتالي يؤدي إلى خلق مصاعب لعملية التخطيط والنشاط الإقتصادي. يمكن أن يتم تفادي ذلك.
إن الطلب والعرض على العملة المحلية يكون متوازن في السوق. لا يكون البنك المركزي ملزم بالتدخل. بشكل عام لا تتأثر المعاملات النقدية بالتدفقات الخارجية وبالتالي يمكن ممارسة السياسة النقدية بشكل مستقل وبمعزل عن السياسات النقدية لدول أخرى.	يمكن ان يساء إستخدام إستقلالية السياسة النقدية، فمثلاً عدم وجوب قيام الحكومة بمنع إنخفاض العملة يمكن أن يؤدي الى سياسات مالية ونقدية تضخمية.

المصدر: لحلو موسى بوخاري، مصدر سابق.

وفي ظل هذا النظام يمكن تقسيم سعر الصرف بدرجات متفاوتة ومسميات مختلفة من أهمها:-

1-التعويم الحر:

يتحدد سعر الصرف فيه وفق عوامل العرض والطلب، حيث أن التعويم الحر لا يحتاج إلى وجود إحتياطيات من النقد الأجنبي لدى السلطات المحلية. ويلاحظ أنه لا توجد دولة تتبع نظام التعويم الحر بصورة مطلقة.

2-التعويم في إطار نطاق محدد:

في هذا النوع يسمح لسعر الصرف الإسمي بالتقلب والتحرك في حدود نطاق محدد إما مقابل عملة محددة أو سلة من العملات، ولكن يؤخذ على هذا النمط أن السياسات الإقتصادية الكلية قد لا تتوافق معه مما يؤدي إلى عدم الإستقرار. كما أنه يكون عرضة وبدرجة كبيرة لأي تقلبت قد تؤدي إلى إنهياره وبالتالي تترتب عليه آثار سالبة.

3-سعر الصرف الزاحف:

تأخذ بهذا النوع الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، وهنالك محددات مختلفة لتحديد الزحف مثل الزحف في الماضي وما كان عليه معدل التضخم وما سيكون عليه في المستقبل. حيث يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لتضييق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي[1].

4- سعر الصرف الرسمي:-

يعرف سعر الصرف الرسمي أنه عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر العملة الأجنبية بالنسبة إلى العملة المحلية. وسنرمز لسعر الصرف الإسمي ب E. ويمكن التعبير عنها رياضياً ب[2]:

$$E=SD\backslash US\$$$

[1] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، المصدر السابق، ص12.
[2] عبد الله الشريف عبد الله الغول، موضوعات في الإقتصاد الكلي، 2007م، مطبوعات جامعة الأهلية، ص228.

5- سعر الصرف الحقيقي:-

وهو عبارة عن السعر الذي يُقتنى به كمية سلع بالعملة المحلية تعادل نفس كمية السلع التي يتم إقتناؤها بالعملة الأجنبية.

ويستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الإستهلاك أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للإتجار والسلع الغير قابلة للإتجار وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار. ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى. سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار لذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي واحد ولذلك فإن مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي أي إرتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية، أي إنخفاض في نفس السعر يعتبر تحسناً حقيقياً، أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الإرتفاع ويعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية[1].

إن إختيار مؤشرات الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة بينما مؤشر أسعار الإستهلاك يقيس القوة الشرائية للعملة و القوة الشرائية للسلع الإستهلاكية فقط، ولكن هو أكثر توفراً وينتشر بصفة عادية.

6- سعر الصرف المتعدد الحقيقي:-

هو سعر إسمي، لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية.

ويعرف بسعر الصرف الحقيقي المرجح تجارياً أو سعر الصرف الفعلي وهو المتوسط الهندسي المثقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية مابين الدول المتعاملة تجارياً.

[1] غصون محمد موسى إبراهيم، مرجع سابق، ص 27, 28.

إن سعر الصرف المتعدد الحقيقي هو المتوسط الهندسي المثقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية مابين الدول المتعاملة تجارياً[1]

7- سعر الصرف التوازني :-

وهو يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في البيئة الإقتصادية غير المختلة. وإن الصدمات الإسمية النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني. ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني لمعرفة كيفية تغيير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الإقتصادي وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه السياسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات سعر الصرف التوازني[(2)].

ثانياً:-آليات تحديد سعر الصرف:-

يتحدد سعر الصرف بتفاعل قوى الطلب والعرض على العملة في الأسواق العالمية للصرف أو بتدخل البنوك المركزية للدول للتأثير على أسعار صرف عملاتها كما يلي:-

أولاً: تحديد سعر الصرف بقوى السوق:-

يعد سوق الصرف العالمى سوقاً للمنافسة التامة، حيث العدد الكبير من المتعاملين، وتجانس السلع المتداولة، وحرية الخروج والدخول، وتوفر المعلومات بذات القدر للمتعاملين في سوق الصرف. وبهذه الظروف تتحدد أسعار صرف العملات المتداولة عالمياً بتفاعل قوى العرض والطلب تماماً كما تحدد أسعار السلع المختلفة تحت ظروف المنافسة.

في مثل هذا السوق ودون أى تدخل من الدولة يميل سعر صرف الجنيه نظرياً إلى الإستقرار عند سعر التوازن (3 وحدات من سلة عملات عالمية). كما في الشكل

[1] أمل عمر يوسف عبد الله أحمد، أثر سياسات سعر الصرف على الواردات السودانية في الفترة من1977-2005م، 2012م، الخرطوم، ص11.

يوضح الشكل رقم (2–1) توازن سوق صرف الجنيه السوداني في ظل المنافسة التامة وغياب تدخل الحكومة.

شكل رقم (2– 1): توازن سوق صرف الجنيه السوداني في ظل المنافسة التامة وغياب تدخل الحكومة

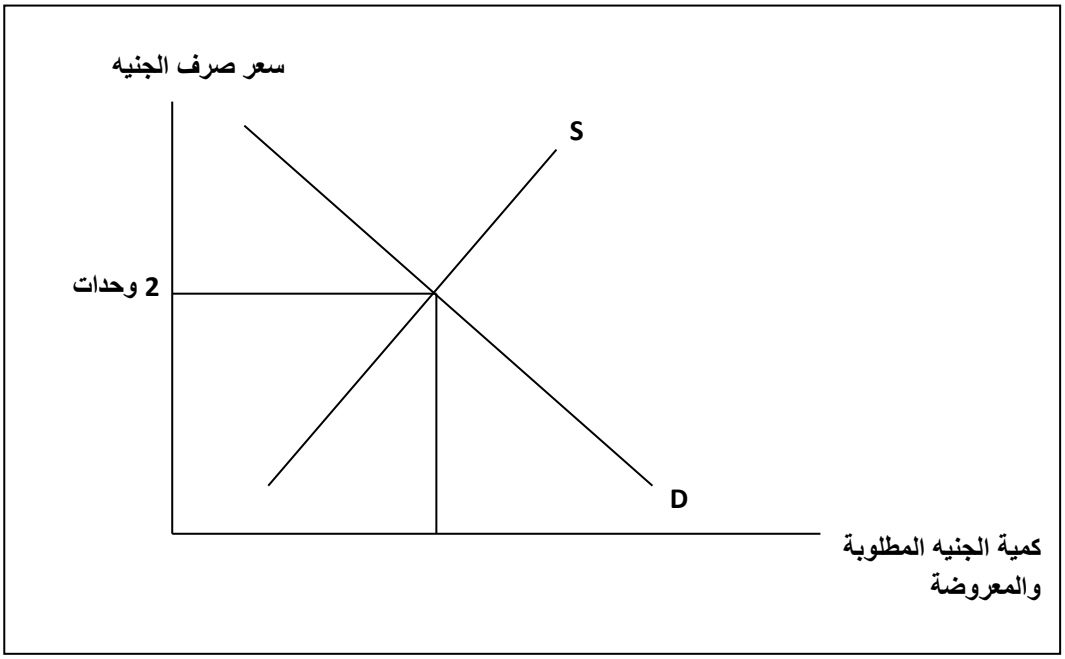

المصدر :إعداد الدارسين.

من الشكل رقم (2–1) يتضح عند أى سعر أقل من 2 وحدات، تصبح السلع السودانية أرخص نسبياً، فتزيد الكمية المطلوبة من صادرات السودان، وتزيد تبعاً لذلك الكمية المطلوبة من الجنيه لسداد قيمة واردات العالم من السودان. وفي نفس الوقت تصبح واردات السودان من العالم الخارجي أعلى سعراً بالجنيه من ذي قبل[1] وهذا يؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة من الواردات السودانية من العالم الخارجي وبالتالي تقل الكمية المعروضة من الجنيه. فهناك إذاً عجز في السوق العالمية للجنيه نتيجة للزيادة في الكمية المطلوبة من الجنيه والنقص في الكمية المعروضة من الجنيه. فيضغط هذا العجز على سعر صرف الجنيه إلى أعلى تدريجياً، حتى يصل إلى 3 وحدات من سلة العملات

[1] فريد بشير وعبد الوهاب الأمين، إقتصاديات النقود والبنوك، (2008 م)، مركز المعرفة للإستثمارات والخدمات التعليمية، المنامة ، الطبعة الأولى ص 263.

العالمية وعندها يختفي فائض الطلب ويزول الضغط على سعر الجنيه فيستقر عند سعر التوازن كما كان في السابق. وكذلك إذا إرتفع سعر الصرف إلى مستوى يفوق السعر التوازني للصرف فإن تفاعل قوى الطلب والعرض تضغط على سعر صرف الجنيه إلى أسفل حتى يعود إلى مستواه التوازني مرة أخرى وذلك في غياب أى تدخل من جانب الدول المتعاملة في سوق الصرف.

ثانياً: تحديد سعر الصرف بتدخل البنك المركزي:-

وهنا يتوقف الأمر على طبيعة السلع المستوردة ومرونة الطلب عليها، فلو فرضنا زيادة الكمية المطلوبة من الواردات فليس بالضرورة أن تتمكن الدول المصدرة من مقابلة هذا الطلب بزيادة في إنتاجها، فالنتيجة تعتمد على مرونة العرض بالنسبة للتغير في الأسعار.

وعلاوة على ذلك نجد أن حركة أسعار الصرف محكومة أيضاً بالنظام النقدي العالمي السائد، وما تمليه الإتفاقيات الدولية من تثبيت أو تقويم لأسعار صرف العملات، من خلال الدور الذى تقوم به البنوك المركزية من أجل التحكم في أسعار صرف عملات بلدانها[1].

وعادة ما تلجأ البنوك المركزية إلى طريقتين للتحكم في سعر الصرف هما :-

أ / التدخل غير المباشر :-

للبنوك المركزية القدرة على التحكم في عرض النقود وبالتالى التحكم في سعر الفائدة. فللحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية والحيلولة دون تدهورها يلجأ البنك المركزي إلى خفض عرض النقود وبالتالى زيادة سعر الفائدة محلياً، وذلك إذا بقيت أسعار الفائدة العالمية على حالها، مما يدعم سعر الصرف ويحول دون إنخفاضه. كما أنه يمكن للبنك المركزي أن يتبنى سياسة نقدية توسعية، تؤدي إلى خفض سعر الفائدة محلياً

[1] فريد بشير وعبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص 263 , 264.

للحد من الطلب على العملة الوطنية ومنع إرتفاع سعر صرفها أو الحد من الإرتفاع على أقل تقدير [1].

ب / التدخل المباشر :-

في بعض الحالات قد يعمل البنك المركزي على تثبيت سعر صرف العملة عند مستويات أعلى أو أدنى من سعر توازن السوق، خدمة لبعض أهداف الإقتصاد القومي.

فإذا رأى السودان على سبيل المثال، تثبيت سعر عملته عند 5 وحدات من سلة العملات للجنيه، فإن الكميات المعروضة للبيع بواسطة المستوردين ستفوق الكميات المطلوبة للبيع بواسطة المستوردين الأجانب. ويوضح الشكل رقم(2 – 2)حالة دخول البنك مشترياً للكميات الفائضة من الجنيه.

شكل رقم (2–2) حالة دخول البنك مشترياً للكميات الفائضة من الجنيه

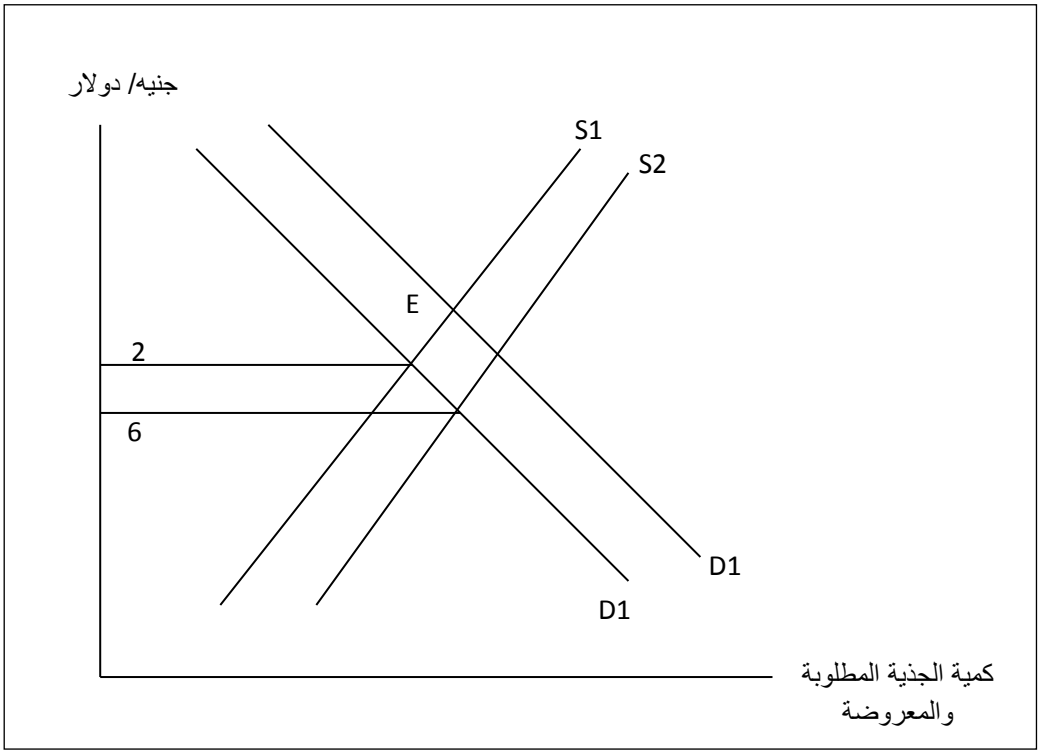

المصدر :إعداد الدارسين.

[1] فريد بشير وعبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص 265.

من الشكل(2– 2) يتضح وجود فائض عرض عند سعر الصرف 2 وحدات، مما يولد ضغوطاً على سعر صرف الجنيه إلى أسفل وفي إتجاه سعر التوازن وعلى البنك المركزي السوداني في هذه الحالة إن أراد تثبيت سعر صرف عملته عند 6 وحدات أن يدخل سوق الصرف مشترياً للكميات الفائضة من الجنيه. وتوصف العملة في هذه الحالة بأنها مقومة بأعلى من سعر التوازن(Overvalued).

أما إذا كان سعر صرف الجنيه مثبت عند سعر وحدة واحدة من سلة العملات وهو أقل من سعر التوازن، فإن الكمية المطلوبة منها بواسطة المستوردين الأجانب ستكون أكبر من الكمية التى يعرضها المستوردون السودانيون. ويوضح الشكل رقم(2–3) حالة دخول البنك مشترياً للعملات الأجنبية.

شكل رقم (2–3) حالة دخول البنك مشترياً للعملات الأجنبية.

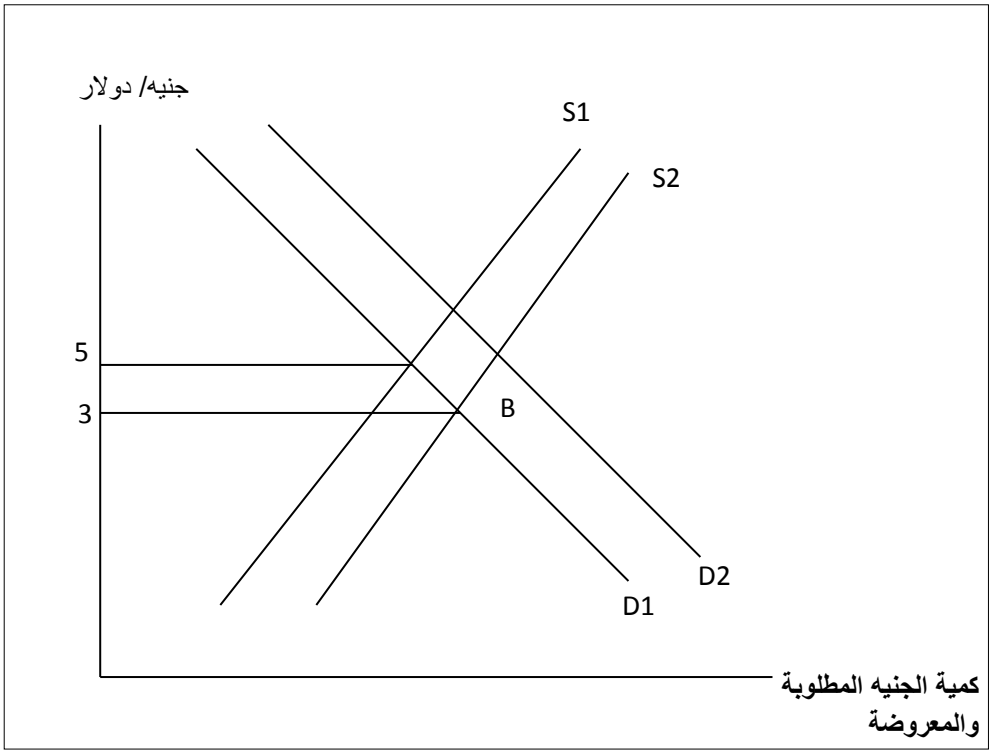

المصدر :إعداد الدارسين.

من الشكل (2–3) يتضح وجود عجز أو فائض الطلب على الجنيه، مما يولد ضغوطاً على سعر الصرف إلى أعلى بإتجاه سعر التوازن، فإذا أراد البنك المركزي

السوداني الإبقاء على سعر الجنيه عند مستوى أقل من سعر التوازن يتوجب عليه أن يمد السوق بالكميات المطلوبة من الجنيه عند هذا السعر، وذلك بأن يدخل السوق مشترياً للعملات الأجنبية وعارضاً للجنية وتوصف العملة في هذه الحالة بأنها مقومة بأقل من سعر التوازن (Under Valued)[1].

سوق الصرف الأجنبي :-

هو ذلك المكان المكان الذي يتم فيه تبادل العملات مقابل بعضها البعض بيعاً وشراءً ويتقابل طلب كل عملة مع عرضها، كما أنه ليس للسوق مكان جغرافي معين بل يمكن القول أن أبعاده المكانية أصبحت تمثل كل أنحاء الكرة الأرضية.

المتعاملون في أسواق الصرف :-

- البنوك التجارية
- الشركات التجارية
- المؤسسات المالية غير البنكية
- البنوك المركزية
- السماسرة

أولاً : مميزات سوق الصرف :-

أ- وسائل الدفع المستعملة في سوق الصرف الأجنبي:-

من أهم الوسائل المستخدمة لتسوية المدفوعات الدولية تتمثل في :-

1-التحويلات البرقية

2-التحويلات البريدية

3-الشيكات والحوالات المصرفية

4-والإعتمادات المستندية

5-كمبيالة الصرف الأجنبي

[1] فريد بشير وعبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص 266.

ب- سوق الصرف هو سوق عالمي:-

إن عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية في سوق الصرف لايوجد لها مكان محدد تتم فيه .

ت-سوق يعمل بإستمرار

ث-سوق الصرف هو سوق بين البنوك

وظائف أسواق الصرف الأجنبي:

1-تسوية المدفوعات الدولية.

2-عمليات التحكيم (الموازنة).

3-التغطية.

4-المضاربة.

أسباب ظهور سوق الصرف غير الرسمي :-

هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلي ظهور هذة السوق يمكن تلخيصها في الأتي :-

1-نقص المعروض من العملات الأجنبية، ومعلوم أن عرض العملات الأجنبية يعتمد علي صادرات الدولة ويلاحظ أن معظم صادرات السودان من السلع الزراعية تعاني من تذبذب الإنتاج السنوي لإرتباطها بالظروف الطبيعية والمناخية ،بالأضافة لانحفاض الأسعار العالمية ووجود بدائل صناعية مما يؤدى إلي ضعف قدرتها على المنافسة بالإضافة إلي ضعف حوافز التصدير بسبب سعر الصرف وبالتالي ضعف الحصيلة المتولدة من هذه الصادرات لصالح المصدرين.

2-زيادة الطلب علي العملات الأجنبية لتغطية إحتياجات الدولة وإلتزامها في الخارج يقابله نقص المعروض من العملات الأجنبية مع إزدياد الطلب عليها لتغطية قائمة الإستيراد ويعزز وجود هذه السوق عجز الجهاز المصرفي للدولة ممثلاً في البنك المركزي في تلبية كافة إحتياجات الأفراد من العملات الأجنبية ،مما حدا إلى خروج وتسرب العملات الأجنبية خارج نطاق الجهاز المصرفي.

3-تحويلات المغتربين تمثل عرضاً للعملات الأجنبية ،وتعتبر عامل أساسي في وجود سوق الصرف غير الرسمي

للمضاربين دور أساسي في سوق الصرف غير الرسمي حيث يتوسطون بين البائعين والمشترين للعملات الأجنبية.

المبحث الثالث

سعر الصرف في السودان

المقدمة:-

ظل السودان ولفترات طويلة يعانى من إختلال فى ميزان المدفوعات، الأمر الذى أدى الى تعدد أسعار الصرف وتدهور قيمة العملة الوطنية وإنعكس ذلك سلباً على الآداء الإقتصادى للبلاد مما أدى إلى تقلبات فى سعر الصرف.

كما شهدت البلاد منذ عام (1956-2004م) سوقين لسعر الصرف هما السوق الرسمي والسوق الموازي، أما السوق الرسمي فيتم التعامل فيه عبر النوافذ الرسمية كالبنوك وصرافات النقد الأجنبي، والسوق الموازي تتم فيه عمليات البيع والشراء عبر الجهات الغير الرسمية كتجار العملة والسماسرة وغيرهم من المضاربين في أسعار العملات[1].

ويمكن إستعراض التطور التاريخي لسعر الصرف في السودان كما يلي[2]:-

***سعر الصرف خلال الفترة (1990-1996م):-**

إستمرت سياسة التخفيض خلال العامين1990,1991م إلى أن تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الإقتصادي التي إنتهجها السودان في مطلع فبراير 1992م في تلك الفترة والتي هدفت إلى معالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات وإعطاء قيمة واقعية للجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية حيث شهدت تلك الفترة اتباع نظام سعر الصرف المعوم.

وفي هذا الإطار تم توحيد سعر الصرف للجنيه السوداني وأُلغيّ نظام السوق الرسمي والسوق المصرفية الحرة وأستبدل بسوق حرة موحدة للتعامل بالنقد الأجنبي إضافة إلى ذلك تم توحيد وتعويم سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة،

[1] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، مصدر سابق، ص17.
[2] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، المصدر السابق، ص 20-23.

وأصبح يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب وعرض العملات الأجنبية. وفي ظل هذه السياسات الانفتاحية للإقتصاد السوداني إستعاد السودان سمعته المالية والمصرفية وعلي هذا الصعيد قام البنك المركزي بالعمل علي تطوير سوق المال والصرف الأجنبي من خلال إجراءات تنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الإستقرار النقدي بدون وضع أي قيود على تدفقات رأس المال.

وفي إطار تحرير و تطوير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء عدد من شركات الصرافة العامة 1995م ووضع لائحة تنظم أعمالها وعلاقتها مع بنك السودان، وفي عام 1996م تم تحديد السعر الذي تتعامل به البنوك وشركات الصرافة المعتمدة يومياً بناءً علي السعر الذي يحدده[1].

سعر الصرف في الفترة (1997 – 2001م):-

شهدت هذه الفترة إستئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي، وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من الصندوق. وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الإتفاق عليها، تم إعتماد التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف. ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة للتخفيض من قيمة عملتها بمقدار صغير يومياً أو أسبوعياً على حسب الوضع. بالإضافة إلى أنه وسيلة لتحديد سعر الصرف يتضمن تثبيت قيمة إسمية، وتكون القيمة الإسمية أكبر من القيمة الحقيقية وتتراوح في حدود معينة(جزء من المائة). وهذه القيمة الاسمية يتم تعديلها بصورة نظامية وتبعاً لصيغة معينة تحددها السلطات المختصة.

أما الفترة خلال العامين1997_1998م فقد تميزت بالإستقرار النسبي لسعر الصرف، نسبة لتدعيمها ببعض الإجراءات من أجل إستكمال سياسات التحرير الإقتصادي، وتمثلت تلك الإجراءات في إلغاء تحديد سعر الصرف من بنك السودان المركزي، وتم السماح للبنوك التجارية القيام بتحديد سعر الصرف بناءً على قوى العرض

[1] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، مصدر سابق، ص20.

والطلب، على أن يقوم بنك السودان المركزي بإعداد متوسط ترجيحي للبنوك. أما في العام 1999م، فقد إستحدث بنك السودان المركزي آلية للتدخل في سوق النقد الأجنبي، عن طريق شراء أو بيع العملات الأجنبية من وإلى البنوك و شركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الأجنبي وذلك لمقابلة طلبات العملاء للإستيراد. ومن أبرز التطورات التي شهدتها هذه الفترة (2000_2001م) فيما يتعلق بسوق النقد الأجنبي، تم إلغاء عدد من القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف. كما تم السماح لكافة فروع المصارف التجارية المعتمدة بمزاولة عمليات النقد الأجنبي وفقاً للسياسات الداخلية التي تحددها إدارة المصرف المعني ومنشورات بنك السودان المركزي[1].

سعر الصرف في الفترة (2002_2004م):-

إستخدم خلال هذه الفترة نظام سعر الصرف المرن المدار. تم بإستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي وإستقرار المستوى العام للأسعار وفق البرنامج الإقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وأصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة.

وإستهدفت سياسات النقد الأجنبي للعام2002م المحافظة على إستقرار سعر صرف الدينار السوداني، والإستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأشيري المعلن بواسطة بنك السودان المركزي من 1% إلى 1. 5% ثم إلى 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. أما في عام 2003م فقد إستهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضاً المحافظة على إستقرار سعر الصرف والإستمرار لتحرير التعامل بالنقد الأجنبي، هذا بالإضافة الى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير النقد الأجنبي عبر نافذة البنك المركزي، كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة إحتياطيات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل راس المال الأجنبي المستثمر.

[1] محددات سعر الصرف في السودان، المرجع السابق، ص21.

وعلى الرغم من الإستقرار النسبي في هذه الفترة، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن هناك عدة أنماط لسعر الصرف، ويمكن إيجازها في:-

1-سعر البنك المركزي: وهو الذي يتعامل به بنك السودان المركزي بيعاً وشراءاً في كل معاملاته.

2-أسعار المصارف التجارية: وهي أسعار تحددها المصارف، إذ أن هناك حدود مرسومه لتحرك أسعار الشراء والبيع.

3- السعر التأشيري : ويتم حسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان المركزي.

4- أسعار شركات الصرافة: ويتم تحديدها بناءً علي مؤشرات السوق واسعار صرافات المصارف وأسعار البنك المركزي.

5- أسعار السوق الموازي: وهي تشكل أفضلية بالنسبة للبائعين، وملجأ هام ورئيسي لجانب الطلب في حالة عدم الحصول على إحتياجاتهم عن طريق الشراء من القنوات المصرفية، ويتكون السوق الموازي من التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية. وهنالك عدة آثار سالبة تنطوي تحت التعامل في السوق الموازية، منها تغيير أسعار الصرف من غير مبررات اقتصادية منطقية، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

جدول رقم (2–3) يوضح أسعار صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(2000–2004م)

الأعوام	بنك السودان	البنوك التجارية	التأشيري	السوق الموازي
2000	8 .256	3 .257	8 .256	5 .258
2001	6 .262	8 .260	6 .262	0 .265
2002	2 .262	2 .266	2 .262	0 .268
2003	0 .263	9 .261	0 .263	0 .264
2004	7 .251	7 .260	7 .256	5 .262

المصدر:بنك السودان المركزي.

يتضح من الجدول أعلاه، أن هذه الفترة قد شهدت إستقراراً كبيراً في سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي، حيث أن هنالك فوارق طفيفة في أسعار الصرف للأسواق الأربعة المذكورة، أي يكاد يكون موحد ويرجع ذلك للسياسات والجهود التي بذلتها السلطات النقدية والمالية خلال هذه الفترة والتي تهدف إلى مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية والمالية من بينهما إستقرار قيمة العملة الوطنية ويلاحظ إنخفاض سعر بنك السودان المركزي لتبنيه في سبتمبر 2004م سياسة رفع قيمة الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي نسبة لتحسن موقف الإحتياطي للنقد الأجنبي وقد وصل سعر صرف الدينار السوداني238. 31 بنهاية اكتوبر 2005م[1].

سعر الصرف خلال الفترة(2005_2006م):-

سجل سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكى تحسناً مستمراً خلال عام 2006م وبلغ السعر من 230. 67 في عام 2005م إلى 202. 48 دينار في 2006م كما يبين الجدول رقم (3–5) سعر الصرف خلال الفترة (2005–2006م).

[1] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، المصدر السابق، ص 21-24.

جدول رقم (2-4) يبين سعر الصرف خلال الفترة (2005 – 2006م)

التاريخ	السعر (الدولار مقابل الجنيه)
2005	45 .230
2006	33 .201

المصدر:بنك السودان المركزي.

تمت إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبى والمقيدة بالعملة المحلية وسمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد.

وتم السماح للمصارف بإصدار خطابات الضمان بالنقد الأجنبى لصالح المستفيدين بالداخل بغرض الدخول في العطاءات إذا كانت شروط العقد تنص على ذلك[1].

سعر الصرف خلال الفترة: (2008 -2010م):-

ركزت سياسات النقد الأجنبي من عام 2008، 2010م علي تحقيق الاتي:-

1. سعر صرف مستقر ومرن.
2. بناء الإحتياطات.
3. إدارة الإحتياطات بما يساعد على إستقرار سوق النقد الأجنبي.
4. تفعيل سوق ما بين المصارف.

وفي سبيل تحقيق ذلك تم إجراء العديد من التعديلات في الضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي بما يضمن وجود سياسة فعالة وقد شملت هذه التعديلات الآتى :-

1. إزالة بعض القيود على تغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية حيث سمح للمصارف بتغذيتها.
2. السماح لشركات الصرافة بالعمل في مجال التحويلات الداخلية.

[1] غصون محمد موسى إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 46-48.

3. سعر الشراء وسعر البيع للعملات الأجنبية.
4. توجيه المصارف وشركات الصرافة بإخطار البنك المركزي بالتعديلات التى تطرأ على أسعار الصرف لديها خلال اليوم. وقد إنعكست هذه التعديلات على إستقرار وأداء سعر الصرف.
5. تخفيض تكلفة التمويل بالنسبة للإستيراد عن طريق التسهيلات الخارجية وذلك لخفض تكلفة السلع المستوردة.
6. إلغاء كافة ضوابط تغذية وإستخدامات الحسابات الخاصة والإستعاضة عنها بضوابط جديدة.
7. إلزام المصارف بشراء المبالغ المباعة من الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي لصالح البنك المركزي، السماح لشركات الصرافة بالعمل في مجال التحويلات الداخلية وتوجيهها وتحديد سعر الشراء وسعر البيع للعملات الأجنبية بنسبه 0.4% من سعر الشراء، وإخطار البنك المركزي بالتغيرات التي تطرأ علي أسعار الصرف لديها خلال اليوم. إنعكست هذه الإجراءات على أداء سعر الصرف حيث سجل متوسط سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي 2.325 جنيه خلال العام 2009 مقارنة ب 2.0913 جنيه في العام 2008م، وسجل متوسط سعر اليورو3. 2195 جنيه خلال العام 2009م مقارنة ب 3.0969 جنيه خلال العام 2008م.

سعر الصرف خلال الفترة (2011-2015م):-

ركزت سياسات سعر الصرف في هذه الفترة بشكل أساسي على:

1. إستقرار سعر الصرف من خلال الإستمرار فى تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار Managed Float.
2. الإستمرار فى إصلاح تشوهات سعر الصرف.

3. الإستمرار فى حرية التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير المعاملات الجارية عبر مزيدٍ من الحرية فى التغذية والإستخدام للحسابات والودائع والتحويلات للمصارف والصرافات وشركات التحاويل المالية، وحرية إستخدام النقد الأجنبي فى إطار الموجهات الصادرة من بنك السودان المركزي.

4. بناء إحتياطيات مقدرة من النقد الأجنبي عن طريق:-

أ. الإستمرار فى ترشيد الطلب على النقد الأجنبي

ب. زيادة فعالية وكفاءة إدارة موارد الدولة من النقد الأجنبي بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة.

ج. تشجيع وترقية الصادرات بكل الوسائل بما فى ذلك توسيع مظلة تأمين وإعادة تأمين الصادرات بواسطة شركات التأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

د. إستقطاب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

هـ. جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

و. إستمرار بنك السودان المركزي فى شراء وتصدير الذهب.

ز. الإستمرار فى إستلام نصيب الحكومة عيناً من العوائد الجليلة والأرباح من الشركات المصرح لها بالتعدين.

ح. توفير تسهيلات وخطوط تمويل خارجية لتوفير السلع الإستراتيجية وإحتياجات التنمية.

5. إلزام المصارف بنسبة الإنكشاف المقررة لمراكز النقد الاجنبي.

6. تشجيع إنشاء مصارف مشتركة مع شركاء التجارة الخارجية.

7. الإستمرار فى تفعيل إعتماد اليوان الصيني فى تسوية المعاملات بين السودان والصين.

محددات سعر الصرف في السودان:-

هناك بعض العوامل التى تؤدى إلى تغير منحنى الطلب ومنحنى العرض على العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي) في السودان والعوامل التي قد تؤدي إلى ارتفاع أو هبوط قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار وهي :-

أولاً : التغير في قيمة الصادرات والواردات :-

كلما زادت قيمة الصادرات عن الواردات من السلع والخدمات إرتفعت قيمة عملة الدولة ويعني ذلك إنخفاض في سعر الصرف، وكلما زادت قيمة الواردات عن الصادرات كلما إنخفضت قيمة العملة المحلية ويعنى إرتفاع سعر الصرف، الأمر الذى يؤثر على حركة الحساب الجارى ومن ثم يتغير سعر الصرف، حيث أن زيادة حصيلة الدولة من الصادرات والفائض فى الحساب الجارى يؤديان إلى زيادة العملات الأجنبية وتراكمها، فترتفع قيمة العملة الوطنية[1].

ثانياً : تباين معدلات التضخم للدولة والشركاء التجاريين :ـ

تتبادل الدول تجارياً مع الدول التى ترتبط بها إما سياسياً أو إقتصادياًوذلك بغرض إستفادة الطرفين، لتنشيط الحركة التجارية أو لعوامل أخرى نتيجة لتوفر السلع الواردة فى دولة أو إقليم محدد ففى كل الحالات إذا كان هنالك شركاء فإن الدولة تتأثر بالتغيرات الإقتصادية التى تحدث لشركائها خاصة فى حالة معدلات التضخم,فإن معدل التضخم يؤثر على أسعار الصادرات والواردات وبالتالى على سعر الصرف من خلال تسوية المعاملات فيما بينهم.

ثالثاً :درجة الإنفتاح على العالم الخارجى تجارياً Degree of openness :-

يتم قياس درجة الإنفتاح بمدى إنفتاح الدولة المعنية مع الخارج (التجارة الخارجية) ويتم التعبير عن ذلك بقسمة إجمالى الصادرات والواردات على إجمالى الناتج المحلى.

ويمكن التعبير عنه رياضياً كما يلي :-

$$DOP = \frac{(X + M)}{GDP}$$

[1] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، مصدر سابق، ص 13.

فكلما كان تكامل الدولة كبيراً مع الخارج كلما ازدادت درجة الإنفتاح. إلا أن درجةالإنفتاح الكبيرة عادة ما تعرض الدولة لبعض الصدمات الخارجية حيث يؤثر ذلك على الصادرات والواردات وسعر الصرف[1].

رابعاً : مستوى النمو الإقتصادي:-

النمو الإقتصادي هو الزيادة المستمرة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة ويترتب على ذلك زيادة في دخل الفرد، فكلما ارتفع دخل الفرد يكون ذلك مؤشراً للنمو الإيجابي للإقتصاد. ومن ثم زيادة صادرات الدولة والحصول على النقد الأجنبي، ويمكن إستغلاله إما في سداد الديون أو زيادة الإستهلاك للسلع المستوردة أو زيادة حجم الإحتياطات من النقد الأجنبي مما يؤثر إيجاباً على سعر الصرف.

خامساً: الإحتياطات من النقد الأجنبي Foreign Reserve:-

تحتفظ الدول بإحتياط النقد الأجنبي لمقابلة الواردات والمدفوعات الخارجية، حيث أن توفرها يمكن أن يحافظ على سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الثابت ويساعد على حمايته من التدهور والتي تنتج من الصدمات الداخلية أو الخارجية.

سادساً: الدولرة:ـــ

في المعاملات التجارية والإقتصادية تتم عملية إحلال الدولار محل العملة الوطنية وفي هذه الحالة تتخذ الدولة عملة قوية مثل الدولار عملة رسمية للإقتصاد. إن ربط العملة الوطنية كان الهدف منه إستقرار سعر صرف العملة الوطنية وذلك للحد من تفشي ظاهرة التضخم والتي تؤثر في عملية النمو الإقتصادي إضافة إلى التحكم في إدارة حركة رؤوس الأموال وتدفقاتها بين الدول. وعليه فإنه كلما إزداد حجم التعامل بالدولار أو أي عملة أجنبية أخرى داخلياً يؤثر سلباً على سعر صرف العملة الوطنية هذا النظام يعاني الكثير من السلبيات مثل عدم تمتع السلطات النقدية للدولة بأي نوع من الإستقلالية. وهو ما يعرض الإقتصاد مباشرة إلى الهزات النابعة من قوة العملة، كما يفقد البنك المركزي

[1] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، المصدر السابق، ص14.

القدرة على التحكم في السيولة في ظل عدم إستطاعته إصدار العملة. إضافة إلى عدم تحقيق إيرادات للبنك المركزي مقابل إصدار النقود[1].

سابعاً: التغير في أسعار الفائدة المحلية والأجنبية :ـــ

التباين في أسعار الفائدة محلياً وعالمياً يؤثر على حركة رؤوس الأموال، فإذا إنخفضت أسعار الفائدة محلياً، فإن ذلك يزيد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يؤثر على حركة حساب رأس المال ومعدلات الإدخار والإستثمار والإنتاج، وقد يؤدي ذلك إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية، مما يؤثر بصورة كبيرة على الإقتصاد المحلي وبالتالي النقص الحاد في النقد الأجنبي وإختلال التوازن بين العرض والطلب ومن ثم إرتفاع سعر الصرف أي تدني قيمة العملة المحلية.

ثامناً :الوضع السياسي القائم في الدولة :-

إن الدول التي تتسم بإستقرار سياسي وأمني وإقتصادي تكون مؤهلة للإنضمام للمنظمات الإقليمية والدولية التي ترتبط بها بعلاقات صداقة وتعاون وذلك للإستفادة من بعضها البعض في التبادل التجاري والإستثماري. يعتبر الإستقرار الأمني والسياسي للدولة أهم العوامل المؤثرة على النشاط الإقتصادي خاصة الإنتاج بغرض الصادر، في حين تكون هناك ضرورة لإستيراد السلع الأساسية ويؤدي ذلك لإختلال الميزان التجاري مما ينعكس سلباً على سعر الصرف وأيضاً لا يتوفر لدى الدولة المناخ المناسب لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بهدف الإستثمار المباشر[2].

تاسعاً: تباين وتعدد الشركاء التجاريين جغرافياً:-

تعدد الشركاء من شأنه توزيع المخاطر التي قد تنجم من جراء التعامل مع شريك تجاري واحد وفي منطقة جغرافية واحدة مثل مخاطر الجفاف، الحروب، أسعار الفائدة وإنتاج سلع متشابهة قد يؤثر سلباً على حجم الصادرات والواردات وعلى سعر الصرف.

---

[1] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، المصدر السابق، ص 15.

[2] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، المصدر السابق ، ص 16.

كذلك يتأثر معدل التضخم المحلي بمعدل التضخم للشركاء التجاريين وبالتالي تأثيره على تكاليف الإنتاج ومستوى الصادرات والواردات فيما بين الدول وعلى سعر الصرف[1].

عاشراً: التغير في الأذواق :-

يؤدي أي تغير في أذواق وتفضيلات المستهلكين السودانيين تجاه السلع الأجنبية إلى تغير الطلب على عملات هذه الدول، وبالتالي إلى تغير سعر صرف هذه العملات.

مثلاً إذا أدى التطور التقني في السودان في مجال وسائل الإتصالات إلى جعل هذه السلعة أكثر جاذبية للمستهلك الأمريكي، سيزيد الأمريكيون من عرض الدولار في سوق النقد الأجنبي لحاجتهم إلى دولارات إضافية لشراء هذه السلعة من السودان. وقد تؤدي زيادة الطلب على الجنيه السوداني إلى رفع قيمته في سوق النقد الأجنبي. أما إذا زاد تفضيل السودانيين للسلع الأمريكية، سيرتفع طلب السودان على الدولار وتهبط قيمة الجنيه السوداني[2].

الحادي عشر:التغير في الدخل النسبي Chang in relative income:ـــ

قد تؤدي زيادة دخول السودانيين بمعدلات أكبر مقارنة بدول أخرى، إلى زيادة طلب السودانيين على كل من السلع المحلية والأجنبية مؤدياً إلى زيادة طلبهم على العملات الأجنبية، وقد ينتج عن هذا الوضع زيادة سعر صرف هذه العملات مقابل الجنيه أي سيؤدى إلى هبوط قيمة الجنيه.

الثاني عشر: التغيرات فى الأسعار النسبية-: Changes in relative prices

إذا إرتفع مستوى السعر العام فى السودان وظلت الأسعار ثابتة فى أمريكا سيزيد طلب السودان على السلع الأمريكية وبالتالي يزيد الطلب على الدولار. من جهة أخرى تؤدى زيادة الأسعار فى السودان إلى إنخفاض طلب الأمريكيين على السلع السودانية

[1] الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، المصدر السابق، ص 16.
[2] عبد الله الشريف عبد الله الغول، موضوعات في الإقتصاد الكلي، 2007م، س الخرطوم : مطبوعات جامعة أم در مان الأهلية، ص 226.

وإنخفاض عرض الدولار. وستكون المحصلة النهائية إنخفاض سعر الجنيه مقابل الدولار نتيجةً لزيادة الطلب وإنخفاض العرض على الدولار[1].

تعويم سعر الصرف:

التعويم هو ترك سعر صرف عملة ما كي يتحدد وفقاً لعوامل العرض والطلب في سوق العملات بهدف محاربة التضخم بإستقرار سعرها عند نسبة يمكن تثبيتها لضمان تحسين قوتها الشرائية أو بهدف إنعاش الصادر وجذب الإستثمارات.

الأثار المترتبة على تعويم سعر صرف الجنيه السوداني:-

يؤدي التعويم إلى إنعاش الصادر وجذب الإستثمارات الأجنبية كما يؤثر تعويم سعر صرف الجنيه السوداني بالسياسة المالية والنقدية المتبعة من خلال التأثير في حركتي العرض والطلب وذلك عن طريق بيع العملة المحلية أو شرائها؛ ويؤدي تعويم سعر صرف العملة بنتائج سالبة على العملة أولاً ثم على الإقتصاد بشكل عام؛ويؤثر التعويم سلباً على ميزان المدفوعات والذي يعاني أصلاً من عجز بسبب العجز في الميزان التجاري؛ ويؤثر في سعر الفائدة برفع سعر الخصم أو خفضه وأخيراً يؤثر في حجم التجارة الخارجية عن طريق التحديد الكمي للواردات أو تشجيع الصادرات.

[1] عبد الله الشريف عبد الله الغول، المرجع السابق، ص 227.

جدول رقم (2-5) يوضح سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني من (1980-2013م)

السنة	سعر الصرف
1980	0.005
1981	0.009
1982	0.013
1983	0.013
1984	0.025
1985	0.025
1986	0.025
1987	0.045
1988	0.045
1989	0.045
1990	0.045
1991	0.045
1992	0.10
1993	0.1328
1994	0.216
1995	0.4
1996	1.2464
1997	1.5765
1998	1.9945
1999	2.516
2000	2.5714
2001	2.587
2002	2.6334
2003	2.6082
2004	2.5826
2005	2.4358
2006	2.1715
2007	2.0159
2008	2.0913
2009	2.2359
2010	2.2373
2011	2.4851
2012	4.4
2013	5.59

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي.

الفصل الثالث

تحويلات المغتربين

المبحث الأول:- مفهوم الهجرة وأنواعها وأسبابها

المبحث الثاني:- مفهوم تحويلات المغتربين وأهميتها وطبيعتها

المبحث الثالث:- دور تحويلات المغتربين على إقتصاديات الدول النامية

الفصل الثالث

تحويلات المغتربين

المقدمة:

الهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان على الأرض فقد بدأت منذ الأزل، وكانت أولى الهجرات هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة المنورة، وتوالت الهجرات العربية بعد ذلك من الجزيرة العربية إلى الهلال الخصيب مع إختلاف دوافعها وأهدافها، ولا يقتصر الأمر على العرب، فهناك الهجرة الإيرلندية البالغ عدد النازحين فيها قرابة العشرين مليون هرباً من القهر وشظف العيش وسعياً لحياة أفضل في الأراضي الأمريكية.

وتعد الهجرة عامل من عوامل المواءمة بين الإنسان وموارد الثروة التي تحيط به. فإذا شحت هذه الموارد أياً كان نوعها هاجر الإنسان إلى منطقة أفضل، ولكن إزاء الحدود السياسية والإقليمية لابد من وجود ضوابط وسياسات تنظم حركة الهجرة والمهاجرين. كما نجد أن السودان أحد أكبر الدول التي ترفد بالموارد البشرية إلى الخارج، والتي أسهمت في بناء الكثير من المجتمعات القريبة والبعيدة، وهؤلاء وغيرهم يمثلون قوى إقتصادية مؤثرة من الممكن للسودان أن يعمل على إستغلالها والإستفادة منها في دعم تنميته الإقتصادية.

سنستعرض في هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول: تعريف الهجرة، حيث عرفت على أنها حركة الإنتقال فردياً أو جماعياً من موقع لآخر بحثاً عن موقع أفضل، ونظريات الهجرة ومنها:نظرية الهجرة لرافنشتاين ونظرية دوافع إتخاذ قرار الهجرة والنظرية الأيكلوجية للهجرة، وأنواع وأسباب الهجرة، أما المبحث التاني:إحتوى على تحويلات المغتربين وعرفت بحاصل جمع تحويلات العمال وتعويضات المستخدمين وتحويلات المهاجرين من الخارج، وتناول تحويلات المغتربين من حيث الأهمية والأنواع وأهم السياسات التي إنتهجها البنك المركزي تجاه تحويلات المغتربين، وإستعرض المبحث الثالث دور التحويلات على إقتصاديات الدول النامية.

المبحث الأول

مفهوم الهجرة:-

لم تعد الهجرة مجرد ظاهرة إنسانية عشوائية مدفوعة برغبات وحاجات الأشخاص والمجتمعات الإقتصادية والسياسية والبيئية حيث تطور المفهوم بتطور الظاهرة وباتت أكثر تنظيماً وتعقيداً الأمر الذي خلق ضرورة لتناول مختلف جوانب هذه الهجرة وتأثيراتها وأسبابها وإيجابياتها وسلبياتها.

فيما يختص بالبعد الإقتصادي للهجرة والإغتراب فقد شخص الفهم الحديث للإقتصاد الكلي الهجرة كمورد إقتصادي هام وغيّر المفاهيم التقليدية حول الموارد الإقتصادية فقد أُثبت مؤخراً بما لايدع مجالاً للشك بأن إقتصاديات الهجرة تمتاز بفاعلية للدول المرسلة والمستقبلة وقد برز دورها المفتاحي في دفع وتحريك ورفع معدلات التنمية بأشكالها المختلفة وكان هذا عندما أدركت الدول الأهمية الإقتصادية المتعاظمة لإقتصاديات الهجرة وسنت التشريعات القانونية الملائمة ووفرت الدعم اللازم ووضعت الإستراتيجيات والخطط المناسبة لإستغلال هذا المورد الإقتصادي الضخم ثم إدارته بشكل فعّال. ونجد أن السودان يعتبر من أكبر الدول التي ترفد بمواردها البشرية المؤهلة للخارج وتنتشر جغرافياً بشكل واسع ولهذا السبب أصبحت الدول (خاصةً الدول النامية) تولي إهتماماً خاصاً لفئة المهاجرين وتسعى جادة لربطهم بالعملية التنموية في البلاد وقد كان لجهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج بالسودان الدور الكبير في هذه العملية، وهو الجهة المسؤولة عن قضايا المغتربين.

الهجرة لغة[1]:-

هي مقتبسة من الفعل هجر يهجر هجراً وهجراناً وهجر الشئ أو هجر الشخص بمعنى تركه وأعرض عنه وبالتالي هي إنتقال الناس من موطن لآخر ويستعمل مصطلح الهجرة في العلوم الإجتماعية للإشارة للحركة الجغرافية للأفراد أو المجموعات من مكان

[1] مجلة أفاق الهجرة، جهاز تنظيم شؤون السودانين العاملين بالخارج، مركز دراسات الهجرة والسكان، العدد العاشر، يونيو 2013، ص18.

إلى آخر وهي بالتالي عبارة عن عملية تغيير محل الإقامة لأغراض إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية وقد تكون الهجرة وفقًا لترتيبات تقوم بها الدول المرسلة أو المستقبلة لتحقيق أهداف خاصة بهذه الدول مثل الهجرة التي تتيحها أمريكا الشمالية وكندا لمواطني بعض الدول عن طريق مايعرف باللوتري أو الهجرة التي تنظمها بعض الدول لمواطنيها لدول أُخرى بغرض العمل ورفد الإقتصاد بالعملات الصعبة. أيضًا نجد أن الهجرة هي إنتقال وحركة الناس من منطقة إلى أُخرى لفترات متفاوتة من الوقت بصورة واضحة كما تعني حركة الإنتقال فرديًا أو جماعيًا من موقع لأخر بحثًا عن موقع أفضل كما تعني أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلو للعيش في مكان أخر وذلك مع نية البقاء في المكان[1].

الهجرة إصطلاحاً:-

في محتواها العام تُعّرف بأنها حدث ديمغرافي يعني الإنتقال من مكان لأخر لدوافع إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية وقد تكون داخلية أو خارجية[2].

مفهوم الهجرة في الكتاب والسنة :-

أولى القرآن الكريم والسنة النبوية الهجرة عنايتها اللأزمة، إذ وردت كلمة الهجرة بمشتقاتها المختلفة في القرآن الكريم (24) مرة.

قال الله تعالي: (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا) "97" سورة النساء.

تعتبر هجرة الرسول صلي الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة من أعظم الهجرات في تاريخ البشرية.

[1] مجلة آفاق الهجرة، يونيو 2013م، المرجع السابق، ص 18.
[2] مجلة آفاق الهجرة، نوفمبر2014م، ص32.

كما أن القرآن والسنة حضّتا على الهجرة المعنوية وذلك بأن يهجُر الإنسان السيئات إلى رحاب الطاعات وأيضاً قوله تعالى:-(ومن يُهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعةً ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً) "100" سورة النساء.

قال رسول الله صلي الله عليه وسلم:(إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل إمريْ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو إمرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه) رواه البخاري ومسلم.

نظريات وقوانين الهجرة[1]:-

هناك العديد من النظريات والقوانين التي حاولت تفسير ظاهرة الهجرة والتحركات السكانية بمختلف أنواعها وأهم هذه النظريات هي:-

أولاً :- قوانين الهجرة لرافنشتاين :-

يعتبر هذا العالم أول من قام بتفسير وتحليل ظاهرة الهجرة من خلال إفتراضاته حول العلاقة بين إتجاهات الهجرة ومتابعتها في الفترة خلال(1885 -1889م)

وأهم هذه الإفتراضات كما يلي :-[2]

الهجرة والمسافة:- أن حجم معدلات الهجرة بين المنطقتين (أ، ب) يكون عكس المسافة بينهما 'اي كلما زادت المسافة قلت معدلات الهجرة والعكس صحيح، فالمهاجر الذي يقطع مسافات طويلة يفضل الذهاب إلى المراكز التجارية والصناعية والمشاريع التنموية الكبيرة، كما في الهجرة من غرب أفريقيا وغرب السودان إلى جنوب القضارف خاصة بعد إنشاء الزراعة الألية.

مراحل الهجرة :-أن الهجرة التي تَعبُر مسافات طويلة تكون في عدة مراحل:

[1] عبد العزيز عبد الرحمن سلطان ام درمان، أثر هجرة العقول السودانية علي التنمية الإقتصادية في السودان خلال الفترة 2006-2012م، الخرطوم 2014، ص 15-19.

[2] عبد العزيز عبد الرحمن سلطان أم درمان، المرجع السابق، ص15.

مثلاً تكون الهجرة إلى المدن الصغيرة قريبة المسافة ثم إلى المدن الأبعد كما في الهجرة الإستيطانية الوافدة من غرب السودان وأفريقيا إلى محافظة القلابات بولاية القضارف.

الهجرة والهجرة العكسية :- ينتج هذا النوع عن أي تيار رئيسي عكسي تعويضي ويكون صافي الهجرة بين المنطقتين الطاردة والجاذبه أقل من مجموع الهجرة بينهما.

- إختلاف ميول سكان المناطق الحضرية والريفية إلى الهجرات يُعتبر فقراء المدن أقل ميول للهجرة من رفقائهم سكان الريف في نفس القطر مما يؤدي إلى غلبة للهجرة من الريف إلى المدن أو من الريف إلى الريف.
- تزايد نسبة الذكور على الإناث عندما تكون مسافة الهجرة طويلة والعكس صحيح
- إرتفاع معدلات الهجرة وسط الفئات العمرية الشابة.
- التكنلوجيا والإتصالات: تزداد تيارات الهجرة بمرور الزمن نسبة لتطور وسائل النقل والمواصلات والإتصالات بين الأمكنة كما إنشاء السكة حديد والطرق المسفلتة في السودان بصفة عامة ووسطه على وجه الخصوص مما ساعده على إنسياب المعلومات وتنقل وتحرك العمالة الزراعية إلى المناطق التي توجد بها المشروعات الزراعية التنموية بوسط وشرق السودان.

أهم الإنتقادات التي تعرضت لها النظرية:[1]

تتمثل أهم الإنتقادات التي تعرضت لها النظرية في الأتي:

1-منهم من ذكر بأنها مقالات لايسندها قانون ثابت للهجرة بقدر ماتقر بعدم شرعية الهجرة.

2- منهم من ذكر أنه لم يستطيع ترتيب قوانينه بنظام ثابت.

3- أن الدافع للهجرة ليسه فقط التقدم الصناعي كما ذكر رافنشتاين ولكن هناك الدوافع السياسية والإجتماعية والسيكلوجيا.

[1] عبد العزيز عبد الرحمن سلطان أم درمان، المرجع السابق، ص16.

ثانياً: نظرية دوافع إتخاذ قرار الهجرة : [1]

هذه النظرية للعالم سل ودي جونج في عام 1978 وقد حددا أربعة مقومات أساسية تعرف بدوافع إتخاذ قرار الهجرة وهي كما يلي:-

1- الإمكانية: وتعني أن كل فرد لايستطيع إتخاذ قرار الهجرة، إلا إذا كانت الهجرة شيئاً ممكناً من الناحية الجسدية التي تتمثل في قدرته على الحركة والتنقل وعدم وجود قيود وجدانية تحول دون تنقلاته كما في عدم وجود فكرة الهجرة في أذهان الأفراد وذلك لإرتباطهم من الناحية الوجدانية والعاطفية بمجتمعاتهم المحلية مما يجعلهم لايفكرون في مغادرتها مهما كانت المكاسب التي يحققونها في مكان الوصول

2- الدافعية: تلعب الدوافع دوراً كبيراً في إتخاذ قرار الهجرة سواء كانت إجتماعية كما في القيم وعلاقات القربى حيث يكون صالح الاسرة له أولوية فوق كل الإعتبارات الإقتصادية ولذلك يكون إتخاذ قرار الهجرة أو عدمه متأثر بما يترتب عليها من آثار على أفراد الاسرة وعلاقات القربى.

3-التوقع: تعني إعتقاد الأفراد بأن الهجرة سوف تساعدهم على تحقيق أهدافهم التي تتمثل في وجود فرص العمل وبإجور مجزية في أماكن الوصول لذلك يتخذون قرار الهجرة، لكن في أغلب الأحيان لا تتطابق التوقعات التي يتصورها الأفراد في أماكن الوصول مع الواقع.

4-دوافع الهجرة عديدة ومتنوعة ومن الصعب حصرها وهي ذات تأثير مباشر على إتخاذ قرار الهجرة.

[1] عبد العزيز عبد الرحمن سلطان أم درمان، المرجع السابق، ص17.

ثالثاً: النظرية الأيكولوجية للهجرة:[1]

ظهرت هذه النظرية عام 1999م وتنص هذه النظرية على أن هنالك توازن مابين حجم السكان والتنظيم الإجتماعي والتكنولوجي والبيئي في كل رقعة جغرافية وأن أيّ تغيرات تطرأ على خصائص البيئة أو التنظيم الإجتماعي أو التجديدات التكنولوجية يترتب عليها تغيرات في المتغير السكاني زيادة أو نقصاناً كنتائج لعملية الهجرة التي تؤدي لإحداث التوازن بين المناطق التي تتوفر فيها فرص العمل والنمو الإقتصادي والتي تقل أو تنعدم فيها مثل هذه الفرص. وتعتبر هذه النظرية أكثر إستخداماً لتفسير الهجرة الريفية الحضرية خاصة بعد إستخدام الماكينة في كل العمليات الزراعية مما أدى إلى تقليل فرص العمل في الريف في الوقت الذي تتوفر فيه فرص العمل الصناعية والخدمية في المناطق الحضرية مما أدي لإحداث تحركات سكانية من الريف نحو المدن من أجل إعادة التوازن بين حجم السكان والتنظيم الإجتماعي وخاصة في مجتمعات العالم المتقدم التي إستُخدمت فيها الآلة الزراعية في كل العمليات الزراعية.

رابعاً: نظرية فيبر:-

أوردها في كتابه حركة نمو المدن في القرن (19) حيث أدخل بعض التعديلات على قوانين رافنشتاين كما يلي:-

1- غالباً ما يتناسب حجم تيار الهجرة نحو المدن تناسباً عكسياً مع مسافة الهجرة بين منطقة الطرد والجذب.

2- طبقاً لأهمية منطقة الجذب يطول ويقصرمدى الهجرة.

3- يتناسب حجم الهجرة تناسباً طردياً مع أهمية منطقة الجذب وتتناسب تناسباً عكسياً مع أهمية منطقة الطرد.

[1] عبد العزيز عبد الرحمن سلطان أم درمان، المرجع السابق، ص17.

خامساً: نظرية زيف 1946م:

تقول نظرية زيف: أن تيارات الهجرة من منطقة معينة إلى منطقة ثانية تختلف شدتها في المنطقة الثانية عن الأولى، وأن عدد الراغبين في المنطقة الأولى يكون أكبر.

سادساً: نظرية إيفرت لي[1]:-

نشرها عام 1966م في مقال وتفسر هذه النظرية الهجرة على النحو التالي:-

قد تكون الهجرة بسبب البحث عن مستوى معيشي أفضل ويمثل المجتمع الأول قوى الجذب للهجرة، أو أن تحدث الهجرة للرغبة في التخلص من أوضاع إجتماعية وإقتصادية غير مرغوب فيها وهذه الحالة تمثل قوى طاردة للهجرة.

إن عملية الهجرة تقع تحت تأثير أربعة عوامل هي:

- عوامل مرتبطة بمنطقة الأصل.
- عوامل مرتبطة بمنطقة الوصول.
- عوامل متداخلة.
- عوامل شخصية

أنواع الهجرة:-

- **الهجرة الخارجية** :-هي إنتقال الفرد من موطنه الأصلي متخطياً الحدود الجغرافية لوطنه الأصلي إلى دولة أُخري، وذلك بقصد العمل أو الإقامة.

- **الهجرة الوافدة:**-هي إنتقال الأجنبي من موطنه الأصلي إلى دولة أخري مستقبلة مثل هجرة الطلاب الوافدين من الدول الأفريقية إلى السودان[2].

[1] عبد العزيز عبد الرحمن سلطان أم درمان، المرجع السابق ص18.

[2] مجلة أفاق الهجرة، جهازتنظيم شؤؤن السودانين العاملين الخارج، مركز دراسات الهجرة والسكان، العدد الثامن، يونيو 2012م، ص99

تصنيف الهجرة إلى دينية وقسرية :-

وهنالك أنواع أخرى من الهجرات برزت حول العالم إرتبطت بالأهداف أو الأغراض التي دفعت المهاجر لها، أو بالأفكار التي تدور في ذهن أو أذهان المهاجرين وكان سبباً **من** وراء هجرتهم ومنها:-

الهجرات الدينية :-

تعتبر الهجرات الدينية مؤشراً من المؤشرات التاريخية الهامة التي تتكرر وتتجدد عبر الزمن كلما كان هناك دعوة للتغير والتعديل وقد كانت بداية هذه الهجرات بهجرة الشعوب العبرانيين من مصر التي وعدهم الله سبحانه وتعالي بها ومن ثم هجرة السيد يوسف والسيدة مريم من أورشليم إلى مصر عندما أراد الملك هيردوس أن يقتل الطفل يسوع، وهجرة السيد المسيح بغرض التبشير باليهودية، وكذلك هجرة الرسول سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم وأصحابه إلى الحبشة ثم إلى المدينة المنورة.

الهجرات القسرية :-

هي هجرة الرقيق وقد عان الأفريقيون منها وذلك بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كانت تجارة الرقيق مصدر رزق وكسب وفير لدى الأوربيون الذين كانو ينزلون إلى شواطئ أفريقيا ويأخذون الأفارقة عنوة ويرحلونهم إلى أوربا وأمريكا ويباعون هناك لإستخدامهم للعمل في المزارع والأعمال الشاقة كخدم لملاك الأراضي وبفوائد قليلة، وتتميز هذا النوع من الهجرات بأن السبب الأساسي فيها ينصرف إلى عوامل خاصة بدول الأصل وهي في الغالب عوامل غير إقتصادية.

هجرة اللاجئين:-

هي نوع من الهجرات الجماعية أو الفردية غالباً ماتكون ورائها الحروب والأنظمة الدكتاتورية والصراعات السياسية والقبلية داخل مجتمعات الوطن الواحد مما يدفع مواطنيها كُرها إلى الهروب واللجوء إلى دولة أخرى خوفاً من أخطار محدقة بهم وحفاظاً على حياتهم من الموت، ويعتبر هذا النوع من الهجرات شرعية ومسموح بها في الدساتير

وقوانين جميع دول العالم، ويُعرّف اللاجئ بواسطة الأمم المتحدة على أنه الشخص الذي يقيم خارج حدود بلده ولا يستطيع أو لا يرغب في العودة إلى بلده بسبب الخوف من المحاكمة أو للإضطهاد القائم على أساس العرق أو الدين أوالجنس، أو لكونه ينتمي لمجموعة إجتماعية معينة، أو بسبب آراءه السياسية[1].

الهجرة الإختيارية:-

وهي التي تتم بالمبادرة الفردية عادة والرغبة في الإنتقال إلى موطن جديد من أجل البحث عن حياة أفضل.

من حيث شرعيتها تصنف إلي:

الهجرة الشرعية:-

هي التي تكون بموافقة الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين

الهجرة غير الشرعية:-

هي أن تكون بطريقة لم تنص عليها اللوائح والقوانين لحصول الأفراد أو الجماعات على الإقامه في البلد المقصودة.

تصنيف الهجرة حسب الإستمرارية: هذا التصنيف يتضمن :-

1 - الهجرة الموسمية:

هذا النوع من الهجرة تتمثل في الإنتقال الجغرافي من مكان لآخر لفترة محددة وبعدها يعود المهاجر إلى موطنه الأصلي وهي تتم في كل البيئات نتيجة لعدد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية وغيرها، ويتباين الفترة التي يقضيها المهاجرين بين عدة أيام إلى عدة شهور وفي بعض الأحيان إلى سنوات، والغرض من هذا النوع من الهجرة هو الحصول على أكبر قدر من المال وعادة تكون الهجرة الموسمية مرتبطة بالزراعة المتنقلة، أو موسم الحصاد والسياحة أو العمل في مناطق التعدين أو الصناعة.

[1] عبد العزيز عبد الرحمن سلطان ام درمان، المرجع السابق، ص ص 11-12.

2-الهجرة الدورية:

هي الهجرة التي يمكُث فيها المهاجر بعيداًعن وطنه الدائم لفترة تمتد لسنوات قليلة ويعود إليها بصورة دورية، وأن الهدف الأساسي لهذا النوع من الهجرة هو كسب المال الكافي لإرساله لوطنه وعائلته ولتأسيس نفسه في ظروف أفضل عند عودته وأبرز أمثلتها هجرة الأيدي العاملة والإنتقال الموسمي لبعض السكان.

3-الهجرة المؤقتة :

حيث يُهاجر الفرد أو الجماعة إلى وطن جديد بشكل مؤقت بغاية التحصيل العلمي أولتحسين الوضع المعيشي أو لأسباب سياسية، ولكنه يعود إلى وطنه الأصلي في نهاية الأمر، وهذا النمط هو أقل خطورة من الهجرة الدائمة[1].

أسباب الهجرة:- [2]

تختلف دوافع التحركات السُكانية من منطقة إلى أخرى غير أن الدافع الإقتصادي يُعتبر من أهم الدوافع حيث أن القاسم المشترك في الهجرة بشكل عام هو تدني المستوى المعيشي الذي يدفع كثيراً من المهاجرين إلى الإتجاه نحو مناطق الجذب السكاني التي تتوفر بها العوامل الإقتصادية الجاذبة أملاً في تحسين مستوي العيش كهدف أساسي. هنالك عوامل عديدة أخري أمنية وإجتماعية وسياسية تدفع إلى الهجرة وتساعد عليها ويمكن تلخيصها في عاملين أساسيين هما عوامل دفع وتكون من الدول المصدرة للعمالة وعوامل جذب من الدول المستقبلة للعمالة.

أولاً-عوامل الدفع :

1- ضعف الأجور

2- قلة فرص العمل وتزايد العاطلين عن العمل

3-الحاجة للحصول على موارد مالية من العملات الصعبة

[1] عبد العزيز عبد الرحمن سلطان ام درمان، المرجع السابق، ص9

[2] مجلة أفاق الهجرة، العددالعاشر، مرجع سابق، ص ص 19-20.

4- الإتفاقيات في مجالات التعاون الثنائي بين الدول

ثانياً-عوامل الجذب:

1- توفر فرص العمل في الدول المستقبلة.

2- توفر أجور أعلى ومستوى معيّشة أفضل.

3 - وجود فرص لتنمية القدرات والمهارات وإكتساب الخبرات[1].

الهجرة في السودان:-

عَرِف السودانيون الهجرة إلى الخارج منّذ فترات بعيدة وإزدادت بكثافة منّذ مطلع سبعينات القرن الماضي ربما لأسباب موجة الجفاف والتصحر أو عوامل الجذب في البلدان المستقبلة للهجرة خاصة في منطقة الخليج العربي وأوربا وأمريكا والبلدان الآسيوية مُؤخراً غير أن العوامل البيئية والإقتصادية لم تكن السبب الوحيد لهجرة السودانيين بل كانت هنالك أسباب أُخرى عديدة للهجرة منها الثقافية والعلمية وفي سبيل الله أحياناً. كما أن الهجرة يمكن أن تكون بسبب عوامل سياسية أو عقديّة وإزدادت الهجرة في السنوات الأخيرة بصورة لافتة ووصلت تقديرات أعداد السودانيين بالخارج ما يُقارب إلى مليوني مهاجر منتشرين في مختلف أرجاء العالم.

تُشير الإحصاءات المتوفرة أن الهجرة في السودان ظلت في تزايد مستمر ومن المتوقع أن ترتفع معدلاتها في الأعوام القادمة حسب المؤشرات الإحصائية المتاحة في سجلات وزارة العمل[2].

أسباب هجرة السوادنيين :-

أبرزت كافة الدراسات أن تحسين الاوضاع المعيشية وزيادة الدخل هما العنصران الأساسيان للهجرة خارج السودان، مع توفر أسباب أخرى موضوعية تأتي في الرتبة الثانية، ومنها التحصيل العلمي خارج السودان والأسباب الإجتماعية المتعددة، والرغبة

[1] مجلة أفاق الهجرة، المرجع السابق، ص20.
[2] مجلة أفاق الهجرة، المرجع السابق، ص19.

في العيش في بلاد يحصلون فيها على متطلبات الحياة التي يرغبون فيها وإن إختلفت العقائد والتقاليد وأعراف الحياة فيها وتعتبر الظروف الإقتصادية التي يعني منها السودان حالياً وإرتفاع معدلات غلاء المعيشة فيها ومايعاني منه المواطنين من إنحفاض الدخول سبباً رئيسياً للهجرة خارج البلاد بكل الوسائل والسبل المشروعة والغير مشروعة، ولكل بقاع الأرض أياً كانت الأوضاع السياسية أوالإقتصادية أو الأمنية فيها، ولعل ماتحصل عليه بعض الفئات الوظيفية التخصصية مثل العاملين في المهن الطبية والهندسية والمالية والحرفية والتقنية خارج السودان من رواتب وأجور مجزية تمثل سبباً أساسياً لإغراء هذه الفئات للهجرة لتلك البلاد مقارنة بما يحصلون عليه في السودان من رواتب بغض النظر عن مستوى غلاء المعيشة ومتطلبات الحياة في تلك البلاد وما يتصل بذلك من قوانين وأنظمة للعمالة الوافدة ومما لاشك فيه أن ظاهرة تزايد وكثرة العادات الإجتماعية المستحدثة في الآونة الأخيرة بالسودان فيما يتعلق بالمناسبات الإجتماعية من زواج وعزاء وإحتمالات والمظاهر ذات التكاليف الباهظة التي انتشرت بصورة كبيرة أفقرت بعض من الأسر وجرتها لدخول في ديون وإلتزامات مادية فوق طاقتها تعتبر من الأسباب التي دعتها للمغادرة السودان، في الوقت الذي تزداد فيه وتيرة هذه العادات الدخيلة علي المجتمع السوداني[1].

[1]أوراق مؤتمر المغتربين العام السادس، جهاز تنظيم شؤؤن السودانين العاملين بالخارج، أغسطس2014، ص3,4.

جدول رقم (3-1) يوضح أسباب هجرة السودانيين

سبب الهجرة	العدد	النسبة
يبحث عن عمل	73084	1 .54
يعمل	33496	8 .24
للأسرة	9450	1 .7
الدراسة	8190	1 .6
أخرى	9592	1 .7
غير مبين	1201	0 .9
المجموع	135103	100

المصدر:- مسح قوة العمل 2011 وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل.

شكل رقم (3-1) يوضح أسباب هجرة السودانيين

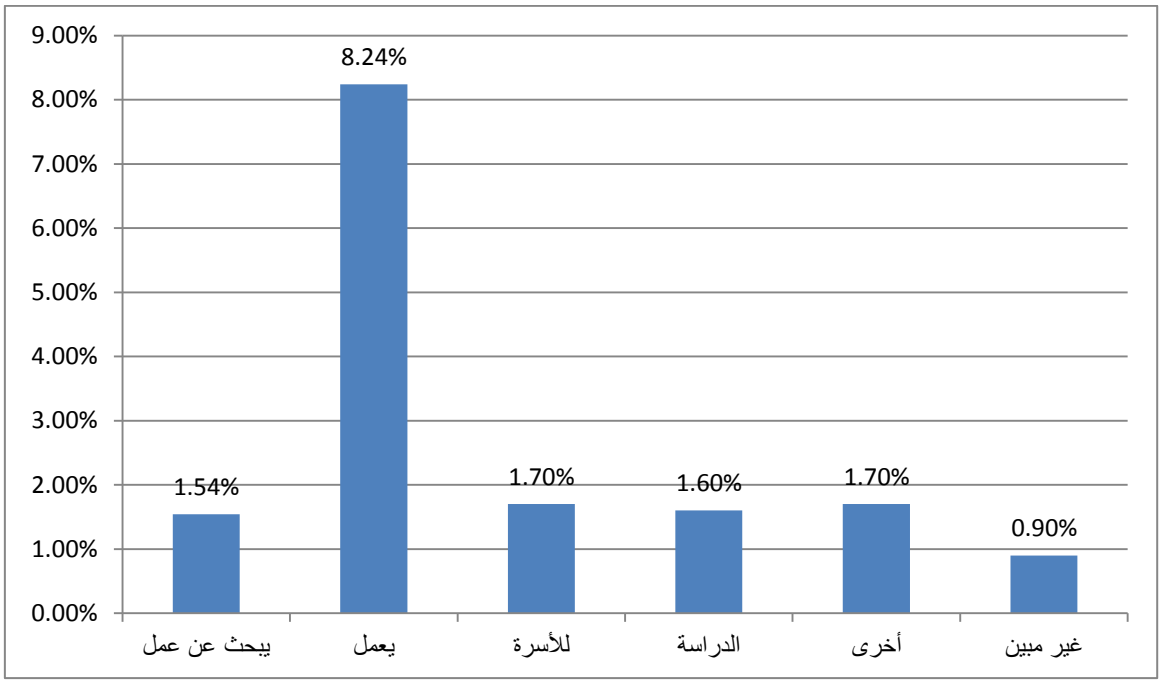

يلاحظ من الجدول أعلاه أن من أهم الأسباب الداعية للهجرة هي الهجرة بغرض البحث عن العمل حيث بلغت نسبة المغادرين بغرض البحث عن عمل 54. 1 % وهي

أكبر نسبة من بين النسب الموضحة في الجدول، تليها نسبة المغادرين بسبب العمل حيث بلغت24. 8%، ومن ثم المغادرين للأسباب غير مبينة بنسبة 9. 0%، أما المغادرين للأسرة وللأسباب أخرى فقد بلغت نسبتهم 7. 1%، تليها نسبة المغادرين من أجل الدراسة 6. 1%.

يمكن تلخيص أعداد السودانين المهاجرين لأغراض العمل خلال السنوات السبع الماضية2008-2014 حسب سجلات وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل في الجدول التالي :-

جدول رقم (3-2) المهاجرون لأغراض العمل(2008-م2013م)

الدولة / العام	السعودية	الإمارات	قطر	الكويت	عمان	ليبيا	أخرى	الجملة	الزيادة السنوية	الزيادة السنوية لسنة الأساس
2008	8093	1088	575	182	60	-	34	10032	%0	%0
2009	19444	1811	951	322	121	-	73	22722	%126	%126
2010	28535	1637	1135	327	139	-	106	31879	%40	%218
2011	28762	573	722	722	157	-	57	30993	%3	%209
2012	84967	1333	1371	1514	263	983	1505	91936	%144	%916
2013	85273	1934	2200	2796	408	12577	247	105435	%104	%950
المجموع	254892	8376	6954	5863	1148	13560	2022	292997	%68.5	%403

المصدر: سجلات الاستخدام _ وزارة العمل. (لاتتوفر إحصائيات للأعوام السابقة لعام 2008م

يوضح الجدول السابق (2) الزيادة المتوالية من الهجرة السنوية للكوادر والكفاءات السودانية، حيث بلغت ذروتها عام 2013م الذي وصلت فيه جملة أعداد المهاجرين أغراض العمل (105435) مهاجر مقارنة ب(10032) مهاجر2008م أي نسبة زيادة قدرها 950% أي مايعادل أكثر من تسعة أضعاف المهاجرين في عام 2008م. من حيث

الدول المستقبلة للمهاجرين تعتبر المملكة العربية السعودية أكبرمستقبل للعمالة السودانية المهاجرة من خلال الجدول السابق حيث إستأثرت بنسبة 87%من جملة المهاجرين خلال السنوات الماضية تليها ليبيا 4. 6%، ثم الإمارات العربية المتحدة2. 9%، ثم قطر بنسبة 2. 4%، فالكويت 2. 0% وتتوزع 1.1% على بقية الدول.

المبحث الثاني

تحويلات المغتربين

تعريف مصطلح الإغتراب :-

في المعجم الوسيط – غرب في الأرض بمعنى أمعن فيها فسافر سفراً بعيداً إغترب- نزح عن الوطن وغرب الشخص بالضم غرابة بعد عن وطنه فهو غريب أي فعيل بمعني فاعل إغترب وغرب بنفسه أيضاً وإغترب دخل في الغربة. وكلا اللفظين – الهجرة والاغتراب- يحملان في مضمونها معنى النزوح والإنتقال السفر الذي يتضمن معني من معاني الرحيل الطوعي وتحقيقاً لرغبة لم تتحقق في مكان الموطن والمولد[1]

مفهوم تحويلات المغتربين:-

يوجد إتفاق من جانب المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية برصد وإحصاء التحويلات إلى أنها تتكون من مجموع ثلاث بنود فرعية هي تحويلات العاملين workers remittances، وتعويضات المستخدمين compensation of employees، وأخيراً تحويلات المهاجرين migrate transefers.

تُعرف تحويلات المغتربين بأنها حاصل جمع تحويلات العمال وتعويضات المستخدمين وتحويلات المهاجرين من الخارج.

وفقاً لتعريفات صندوق النقد الدولي 2010 فإن تحويلات العمال هي:

التحويلات الخاصة الحالية من العمال المهاجرين الذين يعتبرون مقيمين في البلد المضيف إلى متلقين في بلدهم الأصلي.

تحويلات المغتربين هي القيمة الصافية لما يقوم المغتربين بتحويله من أصول من بلد إلى آخر عند وقت الإغتراب لفترة زمنية لا تقل عن عام، إذا كان المغتربون يعيشون في البلد المضيف لعام واحد أو أكثر فإنهم يعتبرون مقيمين بغض النظر عن وضعهم

[1] مجلة أفاق الهجرة، يونيو 2012م، مرجع سابق، ص100

بوصفهم مغتربين، اما إذا كان قد عاش ولأقل من عام واحد في البلد المضيف فينبغي تصنيف كامل الدخل للذين يحصلون عليه في البلد المضيف بإعتباره تعويضات للعاملين.

لكن كثير من البلدان تقوم بجمع المعلومات علي أساس جنسية المهاجرين وليس علي أساس نوع إقامتهم ومدتها[1].

طبيعة تحويلات المغتربين:-

تتمثل تحويلات العمال المغتربين في التدفقات الأتية:-

-النقود السائلة التي يتم إرسالها من خلال القنوات الرسمية (المصارف وشركات التحويل المالي)

-النقود السائلة التي يتم إرسالها من خلال القنوات غير الرسمية أي من خلال السوق الموازي أو غير ذلك من الوسائل غير الرسمية لإرسال التحويلات-

-النقود السائلة التي يحملها المغترب بصحبته إلى الدول المصدرة في الإجازات المختلفة أو حين العودة النهائية.

-السلع العينية التي يتم إرسالها إلى دولة المصدر مثل الهدايا أو السلع

الاخرى المستوردة إلى دولة الاصل والممولة من خلال إستخدام تحويلات المغتربين - الأموال المدفوعة من جانب المغتربين نيابة عن أسرهم [2].

أهمية تحويلات المغتربين :-

تعتبر تحويلات المغتربين من أهم مصادر تدفقات النقد الأجنبي في معظم الدول، وتسهم في معالجة وتخفيف بعض المشكلات التي تواجه عملية التنمية مثل عجز ميزان المدفوعات وندره النقد الاجنبي وضعف المدخرات المحلية هذا بالإضافة لدور هذه التحويلات في تحسين مستوى دخل ومعيشة العاملين بالخارج أنفسهم وأسرهم الممتدة، وقد تؤدي تحويلات المغتربين إلى زياده الإستهلاك وتوليد ضغوط تضخمية وإرتفاع

[1] مجلة إقتصاديات الهجرة، جهاز تنظيم شؤون السودانين العاملين بالخارج، مركز دراسات الهجرة والسكان، يونيو2012م، ص24.
[2] مجلة اقتصاديات الهجرة، يونيو2012، ص102.

عرض النقود نتيجه لزيادة التحويلات وأيضاً قد تؤدي زيادة التحويلات لإرتفاع الإستيراد وفي ظل إنخفاض القدرة التنافسية للصادرات سيحدث عجز في الميزان التجاري وقد تنخفض تحويلات المغتربين نسبة لإنخفاض الدخول في الدول المضيفه نتيجه عدم الإستقرار السياسي، أو الإنخفاض في أسعار النفط الذي تعتمد عليه معظم الدول العربية المصدره للنفط وقد يؤثر ذلك سلباً علي الإستيراد والموارد التي تغطي عجز الميزان التجاري[1].

أنواع تحويلات المغتربين:-

تنقسم التحويلات إلى قسمين:-

أولاً : التحويلات الرسمية :-

التي تتم عن طريق البنوك- مكاتب البريد- المؤسسات المالية غير البنكية- ومكاتب التحويل مثل: ويسترن يونيون (western union)التي تستحوذ بأكثر من 170000 فرع لها في العالم وبإلتالي علي حوالي 30% من حجم التحويلات في العالم وكذلك شركة مونيغرام (money gram)وهذا النوع من التحويلات هو الذي يمكن حسابه وهو ما يعتمد عليه البنك الدولي في حساب التحويلات الرسمية إلى دولة ما.

ثانياً: التحويلات غير الرسمية:-

وهي إنتقال الأموال فيها لايأخذ شكلاً رسمياً ولا يتم تسجيله في الحسابات الرسمية وهذه القناة يصعب حساب الكمية المحولة عبرها لأنها تتم بوسائل مختلفة مثل أن يحضر المغترب معه بعض ما إدخر من مال خلال قضاء إجازته أو أن يتم التحويل عبر المسافرين إلى الدول النامية من الأهل والاصدقاء أو عبر قنوات تحويل غير قانونية لكنها منظمة بشكل جيد وفعال تضمن تسليم المبلغ المحدد في وقت وجيز مقابل رسوم زهيدة نسبيًا وكذلك عبر آلية تسليم المبلغ في البلد المستورد لأغراض تجارية لأفراد من نفس الجنسية مقابل تسليم ما يعادله لمن يليه في البلد المصدر بالعملة المحلية.

[1] مجلة إقتصاديات الهجرة، يونيو2014م، ص ص 32-33.

ولا شك أن الوضع غير القانوني لبعض المهاجرين قد يشكل عائقاً أمام التحويل عبر القنوات الرسمية الذي يتطلب ثبوت أوراق ثبوتية للشخص المحول وأيضاً بالإقتراب بصورة أكبر من العميل كما أنها لا تشترط أن يكون لدى من يحول الأموال حساب مصرفي إلا أنه في المقابل تفتقر لعنصر الأمان الذي يتوفر لدى القنوات الرسمية بحوالي 50% من جملة التحويلات عبر القنوات الرسمية – حيث يقدر البنك الأوربي لتنمية التحويلات غير الرسمية في المغرب بحوالي 34% من نسبة التحويلات الرسميه ونسبة 20% في تونس و57% في الجزائر و56% في مصر – وتقول الدراسات أن التحويلات عبر الطرق غير الرسمية ترتبط بشكل عكسي بفارق سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف بالسوق الموازي.

وكلما كان الفارق قليلًا زاد التحويل عبر القنوات الرسمية وكذلك كلما كان الإقتصاد مفتوحًا قل التحويل عبر القنوات الرسميه[1].

دواعي التحويل عبر الطرق الغير رسمية:-

توجد العديد من الأسباب تؤدي إلى إتجاه المغتربين نحو التحويل عن طريق القنوات غير الرسمية كالبيروقراطية التي تمارسها البنوك في مسألة التحويل، كما أن التحويل عن طريق الأفراد يكون أسهل لأسرة المغترب (حيث تستلم هذه التحويلات من شخص قادم إليها بدلاًمن الذهاب إلى البنك) كما أن هناك بعض المناطق ينعدم فيها وجود فروع للبنوك العاملة وبالتالي تكون هناك مشقة لإستلام هذه التحويلات.

إستخدامات التحويلات :-

في إحدي الدراسات التي قام بها البنك الدولي حول توزيع تحويلات المغتربين في الدول النامية أظهرت أن معظم التحويلات تستخدم في خمس اتجاهات هي الإحتياجات

[1] مجلة أفاق الهجرة، يوينو 2012م، ص104.

الأساسية للأسرة، مواجهة مصاريف الدراسة، ومصاريف السكن، الإستثمار أو في مخصصات أُخري تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى[1].

أهمية تحويلات المغتربين السودانيين:-

إن هجرة السودانيين للخارج قد ارتبطت بحجم ومساهمة التحويلات في الإقتصاد القومي ففي فتره السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ظلت تحويلات المغتربين تشكل حوالي 30% من إجمالي موارد النقد الأجنبي بالبلاد وقد تراجعت الأهمية النسبية لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج بعد إكتشاف وتصدير البترول في عام 1999 إذ إحتلت المركز الثالث في قائمة مصادر النقد الأجنبي بالبلاد بعد كل من مصادر البترول وتدفقات الأستثمارات الأجنبية، ولكن بعد إنفصال الجنوب وخروج جزء كبير من صادرات المواد البترولية يمكن أن تعود تحويلات السودانيين العاملين بالخارج إلى دورها الطبيعي للمساهمة في توفير موارد النقد الأجنبي وإستعادة التوازن الخارجي من خلال معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق التحفيز والتشجيع، وأيضاً تسهم تحويلات المغتربين بالخارج في تخفيف مستوي الفقر والبطالة بتوفير فرص العمل وإيجاد مصادر للدخل الإستهلاكي والإنتاجي بزياده التكوين الرأسمالي وإستخدام التكنلوجيا الحديثة والإلمام بالمهارات المختلفة عن طريق التجربة والتدريب.

وإن من أهم العوامل التي أدت إلى الطفرة الإنمائية في العقد الماضي تدفق الإستثمارات الأجنبية بشكل غير مسبوق في تاريخ السودان الحديث، ومما يتبادر للذهن أن هذه الإستثمارات بما أنها أجنبية فليس للمغتربين السودانيين نصيب فيها، ولكن هذا مفهوم يجب أن يصحح فالإستثمار الأجنبي المباشر هو إمتلاك أصول في بلد ما بواسطة شخص مقيم في بلد آخر ويشترط فيه التحكم في إستخدام هذه الأصول وهنالك دور مهم يقوم به المغتربون السودانيون في التنمية الإقتصادية ألا وهو نقل التقنية الحديثة وأساليب الإدارة المتطورة وتقنيات التسويق التي يتعرفون عليها في بلد المهجر. هذا بالإضافة إلى

[1] مجلة إقتصاديات الهجرة، يونيو2012م، ص25

المهارات الجديدة التي يكتسبها المغترب نتيجة للتعامل مع قوى عاملة أجنبية ذات مهارات رفيعة كما أنها فرصة لنيل شهادات أرفع والحصول علي دخول تعين الأهل في أرض الوطن وفرصة كذلك لتكوين مدخرات لإستثمارها في متطلبات الحياة المختلفة. وبالتالي يجب ان لا ينظر إلى الهجرة بأنها خسارة للإقتصاد بالكامل بل هي في مجملها ذات فائدة عظيمة لاسيما عندما يرجع المهاجر بخبراته نهائياً أو مؤقتاً.

بقي أن نشير إلى مساهمة المغتربين في الموازنة العامة مباشرة وغير مباشرة فالرسوم التي يدفعوها مقابل الخدمات التي تؤدي لهم في السفارات السودانية في الخارج أو في داخل السودان في جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج وأي ضرائب تفرض عليهم هي موارد للموازنة العامة تخصص في الغالب لأعمال التمثيل الرسمي في الخارج هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى توفر تحويلاتهم إضافة إلى ذلك إستفادة الحكومة مما تفرضه من رسوم علي السلع التي يرسلونها إلى السودان لأغراض مختلفة[1].

جدول رقم (3-3) تحويلات المغتربين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي :-

العام / البند	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	47,9	51,6	59,6	60.6	80418	69921	80334	77960
حجم تحويلات المغتربين بالدولار	1,2	1,0	1,6	4 .1	971	437	401	424
تحويلات المغتربين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%3	%2	%3	%2	1. 2%	%0.62	%0.49	%0.54

المصدر:- إدارة الاحصاء بنك السودان المركزي

[1] مجلة أفاق الهجرة، جهاز تنظيم شؤون السودانين العاملين بالخارج، مركز دراسات الهجرة والسكان، العدد التاسع، يونيو2012ص23

شكل رقم (3–2) يوضح تحويلات المغتربين كنسبة مع الناتج المحلي الإجمالي

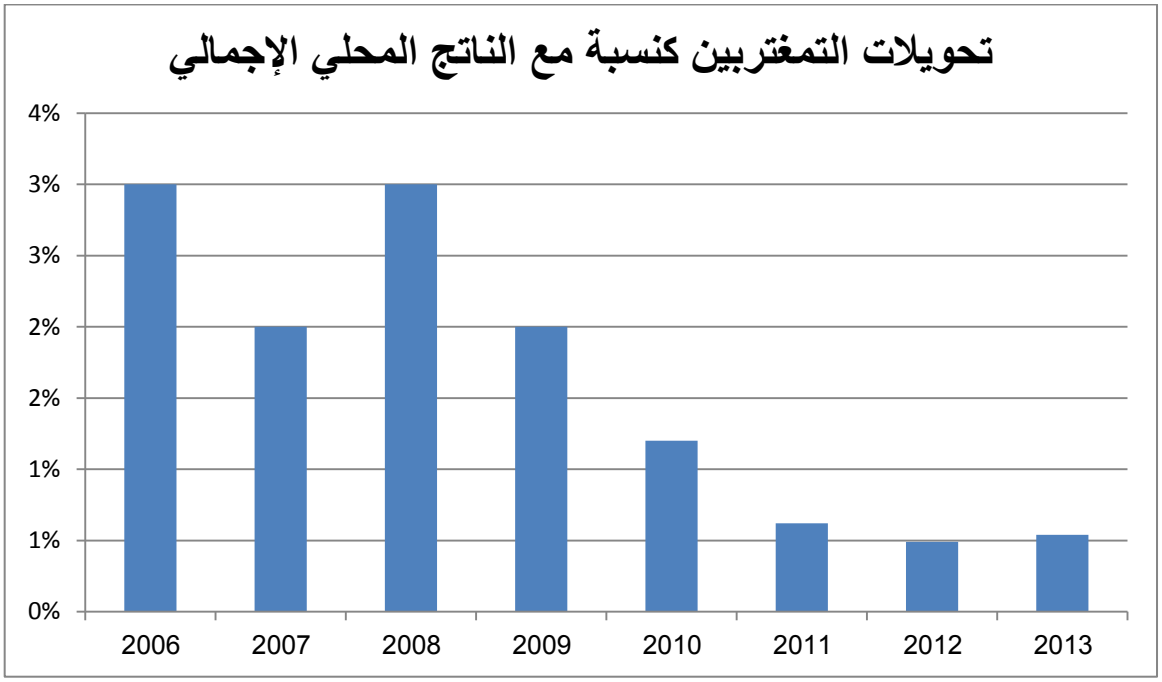

العوامل التي تؤثرعلي تحويلات المغتربين السودانين[1]:-

من الصعوبة بمكان تحديد كل العوامل والمتغيرات التي تتحكم في متوسط الميل الحدي للتحويل لكل المغتربين فحجم التحويل يكون دالة لعدد كبير من المتغيرات ترتبط بالمهاجر نفسه أو بأفراد أسرته في بلد الأصل أو المهجر كما ترتبط الميول بمتغيرات على المستوى الجماعي في بلدان الإستقبال كما في بلدان الإرسال ومنها فرص الإستثمار المتوفرة، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وإستقرار هذه السياسات ومدى مصداقيتها والثقة فيها وسنتناول العوامل الفردية والكلية والخارجية.

العوامل والمتغيرات الفردية والأسرية :-

إن من أهم دوافع التحويل بالنسبة لغالبية السودانيين كانت تفرضها الإلتزامات العائلية للمغتربين فالتماسك الأسري يفرض علي المغتربين ان يعينو أهلهم وذويهم فالذين يتركون زوجاتهم وأبناءهم خلفهم لابد لهم من الإلتزام الكامل بمقابلة إحتياجات من

[1] مجلة أفاق الهجرة، يونيو 2012، ص 36

يقومون بإعالتهم وغير المتزوجين عليهم إلتزامات أيضاً نحو الآباء والأمهات والأخوات يقومون بعونهم من خلال التحويلات بمختلف أشكالها. ويتوقف حجم التحويل وتكراره ومدي إنتظامه علي عدد كبير من المتغيرات

العوامل والمتغيرات الكلية:-

تتعدد المتغيرات الكلية فبعضها تتداخل والبعض الآخر غير معروف بشكل واضح وغير قابل للقياس، وتشمل هذه المتغيرات الحوافز المتاحة للمغتربين، وأهمها الإعفاءات الجمركية ورخص الإستيراد بدون تحويل عملة وأراضي المغتربين وتطور أسعار الصرف الرسمية والتشجيعية الحرة، وإستقرار الأوضاع الإقتصادية والسياسية وفرص الإستثمار المختلفة المتاحة أمام المغتربين.

بعض هذه المتغيرات من شأنها أن تزيد أو تقلص من حجم التدفقات بشكل عام وبعضها يؤدي إلى زيادة المكون النقدي للتحويلات علي حساب المكون العيني أو زيادة الوزن النسبي للتحويلات العينية وتراجع التحويلات النقدية.

بالنسبة للتحويلات النقدية تؤدي إلى زيادة أو تقلص إنسيابها بطرق رسمية ومعلنة كما تؤثر أيضاً مع مكونات السلع المستوردة من قبل المغتربين، حيث أن بعض المتغيرات غير مستقلة تماماً عن بعضها البعض والتي تتمثل في الأتي :-

1- الأستقرار الإقتصادي يعتبر أحد المؤشرات الهامة والتي يمكن الإعتماد عليها في جذب مدخرات المغتربين ولذا فإن تذبذب السياسات وتعديلاتها المستمرة تجعل من العسير التفكير في القيام بتحويل كامل المدخرات إلى داخل الدولة ومما يدل علي ذلك إرتفاع معدلات التضخم والإنخفاض المستمر لسعر العمله الوطنيه أمام العملات الأجنبية.

2- الوعي المصرفي هام جداً فإنه بالرغم من الجهود المبذولة بشأن رفع الوعي المصرفي فإن الإنتشار المصرفي لا يزال دون الطموح وهذا يشير إلى ضعف قدرة البنوك علي تقديم الخدمات المصرفية في كفاءة لإجمالي السكان المقيمين

وغير المقيمين وبالتالي هذا يقي من إمكانية الإستمرار في التعامل مع الجهاز المصرفي ويكمن القول أن المصارف لها إمكانية الأستفادة من خدمات المراسلين بالإضافة إلى أن البنوك العربية بالسودان يمكن أن تسهم بفعالية في تقديم الخدمات للمغتربين، وهنا نقطة أخرى تتعلق بإنعدام الفروع المصرفية للمصارف الوطنية المشتركة خارج الدولة وهذا أيضاً يقلل من التعامل مع الجهاز المصرفي وبالتالي يمكن أن يكون سبب في إنخفاض حجم التحويلات من الخارج.

3-ليست هنالك سياسات محددة تجاه تمويل العاملين بالخارج حيث تأتي ضمن السياسة النقدية العامة، تشير النتائج العلمية إلى أن العديد من المصارف تقوم بزيارة العاملين بالخارج من أجل إستقطاب الموارد إلا أن تعقيد الإجراءات وبطئها يجعل هؤلاء المغتربين يعودون إلى دول المهجر دون الحصول على التمويل في الوقت والمكان المحددين.

4-فيما يتعلق بسياسة النقد الأجنبي فإن المصارف لم تلتزم بسياسة نقد أجنبي مستقرة ويعتبر هذه أحد الأسباب الرئيسية في العزوف عن التحويلات إذ أن سعر الصرف عرضة للتغير المستمر وبالتالي تظل مسألة إستمرار تدفق التحويلات إلى الجهاز المصرفي السوداني مرتبطة بإستقرار تلك السياسات.

5- تحسن أداء المؤشرات الكلية للإقتصاد الوطني يعد أحد العوامل الداخلية الهامة في عملية التحويلات للداخل ومنها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وسعر الصرف إضافه إلى تقدم تطور البينة التحتيه الإقتصادية.

العوامل الخارجية:-

يواجه العاملون بالخارج العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر علي تحويلاتهم إلى الداخل نذكر منها:-

1-سياسات دول المهجر التي بموجبها تفرض بعض الدول المستقبلة للعمالة سياسات تضعف تحويلات العاملين إلى دولهم مما يؤدي إلى ضياع مدخرات هؤلاء العاملين.

2- إستثمارات العاملين بالخارج في دول أُخرى، حيث يسعى بعض العاملين في ظل عدم التأكد والطمأنينة بتوظيف تحويلاتهم وإستثمار فوائض دخولهم خارج السودان

3- الإستقرار النهائي بالخارج على الرغم من عدم التيقن بحجم المهاجرين نهائياً في السودان فإن بعض الأسر إختارت أوطان أخرى مما يشكل فقدان لبعض مواطني الدولة وتحويلهم إلى جنسيات أخرى.

أهم السياسات التي إنتهجها البنك المركزي إتجاه تحويلات السودانيين العاملين بالخارج[1]:-

أولاً:-الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية:-

تم إعلان السياسة التشجيعية للسودانيين المغتربين لأول مرة في يونيو 1976م وكانت تتلخص في منح المغتربين15%من السعر الرسمي للجنيه عند التحويل للداخل مع منحهم إعفاء جمركياً يبلغ (500) جنيه مرة في العمر وقد عدل الإعفاء الجمركي ليصبح (700) جنية. تم تعديل تلك السياسات في يونيو 1986م وأصبح المغترب يمنح حافزاً نقدياً قدره 5% من السعر الرسمي بالإضافة إلى 15% التي تدفع عند التحويل للداخل بذلك أصبح الحافز النقدي 65% من السعر الرسمي للجنيه السوداني، كما يمنح المغترب إعفاءً جمركياً في حدود (1500) جنيه و20% مما زاد من المبلغ الذي يستحق عليه الإعفاء.

ثانياً:- تخصيص الأراضي السكنية والمشروعات الإستثمارية سياسات عام 1986م تمنح للمغترب تخصيص أراضي سكنية شريطة أن تدفع قيمتها بالعملات الأجنبية:

منح حوافزعينية أخرى تتمثل في الأتي:-

[1] أوراق مؤتمر المغتربين العام السادس، مرجع سابق، ص82.

- عندما يصل إجمالي النقد الأجنبي المباع بالسعر الحر إلى مبلغ لايقل عن خمسة وعشرين ألف دولار أو مايعادلها بالعملات الحرة الأخرى يكون صاحب الكبون مستحقاً لأن يمنح قطعة أرض سكنية بالسعر الأساسي مرة واحدة تدفع بالعملة الحرة.
- الأمتعة الشخصية والسلع والمنقولات: أي أمتعة شخصية تقدر تكلفتها بين(800 –4200) جنيه لاتحتاج إلى رخصة إستيراد وما زاد عن الحد الأدنى من التحويلات يعطي معه التمتع بإعفاء جمركي بنسبة 51% مرة واحدة في السنة. وفي حالة العودة النهائية يمنح إعفاء جمركي للسلع والمنقولات حسب الفئات.
- الأراضي السكنية والإسكان: بعد الالتزام بسداد المساهمة الوطنية الإلزامية يحق للسوداني العامل بالخارج الحصول علي قطعة ارض تتفاوت أسعارها حسب الموقع.
- تسمح الضوابط بالتحويلات الواردة عبر الكاونتر أوعبر الحسابات وتبحث البنوك وشركات الصرافة لجذب المزيد من تحويلات السودانيين العاملين بالخارج ومنح العديد من الحوافز للبنوك النشطة في هذا المجال. تسمح الضوابط والسياسات بتحويل أي مبلغ لداخل السودان دون تحديد وذلك بعد التأكد من مصدره.

المبحث الثالث

التحويلات وأثرهاعلي إقتصاديات الدول النامية:-[1]

النظام الإقتصادي العالمي والتوزيع غير العادل لخيرات الأرض وثرواتها زاد من الفوارق بين البشر في شمال الأرض وجنوبها من جهة وبين جنوبها من جهة أخري. فشمال العالم إستأثر لنفسه بحوالي ثمانين في المائة من ثروات الارض، وترك ما تبقي للأخرين ليتنافسوا وأحيانا يقتتلو عليه.

ونجد أن النظام الرأسمالي الذي يقود منظومة الإقتصاد العالمي في هذه الحقبة أدى إلى أن يبلغ عدد المهاجرين الدوليين في العالم حوالي 250 مليون نسمة، ما أدي لأن تصبح الهجرة ظاهرة عالمية تحتاج إلى تعاون دولي لتعزيز إيجابياتها، وإيجاد الحلول المشتركة للتحديات المرتبطة بها، ونعني بالهجرة الدولية إنتقال الأفراد عبر الحدود بين الدول، ومن بين إيجابيات الهجرة التحويلات التي يبعث بها المهاجرون إلى ذويهم في بلدانهم الأصل(التي هاجروا منها). في البدء لم يكن هناك من ينتبه إلى هذه التحويلات والأثر الايجابي لها في الدول النامية المتلقية لها حتي شرع البنك الدولي في إعداد الدراسات المتخصصة التي أظهرت الأثر الكبير لها خاصة في الدول النامية.

تعتبر تحويلات المغتربين من أهم مصادر تدفقات النقد الأجنبي في معظم الدول، وتسهم في معالجة، أو تخفيف بعض المشكلات التي تواجه عملية التنمية مثل عجز ميزان المدفوعات، وندرة النقد الأجنبي، وضعف المدخرات المحلية. هذا بالإضافة لدور هذه التحويلات في تحسين مستوى دخل ومعيشة العاملين بالخارج لأنفسهم ولأسرهم الممتدة، وبتزايد أعداد المهاجرين من الدول النامية إلى دول أخري من دول الجنوب، أو إلى دول الشمال، إرتفعت بشكل كبير نسبة التحويلات إلى دول المصدر، مما ضاعف من الاثر الايجابي للهجرة وقد تطور الأمر إلى أن أصبحت التحويلات تعادل وفي أحيان أخرى

[1] مجلة إقتصاديات الهجرة، جهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج، مركز دراسات الهجرة والسكان، العدد الثامن، نوفمبر 2013، ص 5.

تتجاوز موارد النقد الأجنبي الأخرى في الدول النامية من المساعدات التنموية الرسمية، أو الإستثمار الأجنبي المباشر، أو الصادرات، أو غيرها من المصادر.

هذا جعل كثير من الدول النامية المتلقية للتحويلات قادرة للايفاء بإلتزامتها المالية والتنموية ومن جهة أخرى تساعد التحويلات الأسر المتلقية على تحسين مستوى دخلها وبالتالي الإرتقاء بمستواها المعيشي الشئ الذي يساعد بدوره على تحسين مستوى الدخل وتخفيف وطأة الفقر وتطوير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها في القطاعين العام والخاص. كذلك يمكن للمهاجرين أن يضاعفوا من تعزيز مقدرات إقتصاديات دولهم النامية من خلال جذب مدخراتهم وإستثمارها، أو إيداعها لدي المصارف في بلادهم وشراء صكوك أو أوراق مالية بها؛مما يعين هذه المصارف على مواجهة التكاليف المرتبطة بتمويل العملية التنموية ويمكن للتحويلات أن تسهم في تحسين إمكانيات الحصول علي تقنية المعلومات والإتصالات، وطرق الحصول علي خدمات القطاع المالي الرسمي، وتعزيز إستثمارات صغار رجال الأعمال، وزيادة مشروعات العمل الحر.

رغم الأزمة الإقتصادية العالمية وعلي خلاف توقعات كثير من الخبراء والمراقبين إستمرت تحويلات المغتربين في الارتفاع بشكل ملحوظ حتي بلغت بنهاية عام 2012م حوالي 440 مليار دولار[1].

[1] مجلة أفاق الهجرة، المرجع السابق، ص 7.

جدول رقم (3-4) يوضح أكبر الدول المتلقية للتحويلات (2010-2013م)

الرقم	الدولة	قيمة التحويلات (مليار دولار 2010)	قيمة التحويلات (مليار دولار 2013)
1	الهند	55	71 مليار دولار
2	الصين	51	60 مليار دولار
3	الفلبيين	3 .21	26 مليار دولار
4	المكسيك	6 .22	22 مليار دولار
5	نيجريا	10	21 مليار دولار
6	مصر	7 .7	20 مليار دولار
7	بنقلاديش	1 .11	15 مليار دولار
8	باكستان	4 .9	15 مليار دولار
9	فيتنام	2 .7	11 مليار دولار
10	أوكرانيا	3 .5	9 مليار دولار
11	السودان	178 .3	1. 023 مليار دولار

Source :IMF , world bank staff estimates

الجدول السابق يوضح الاتي :-

-التحويلات إلى الهند من 55 مليار دولار عام 2010م إلى 71 مليار دولار عام 2013م أي بزيادة قدرها حوالي 29%وذلك خلال ثلاثة سنوات فقط.

-الصين إستطاعت أن ترتفع بتحويلات مهاجريها في الفترة ذاتها من 51 مليار دولار عام 2010م إلى 60 مليار دولار عام 2013م أي بزيادة قدرها 17. 6%

–أما التحويلات إلى الفلبيين فقد إرتفعت–وفقاً للجدول أعلاه–من 21,3مليار دولار عام 2010م إلى حوالي 26مليار دولار عام 2013م أي بزيادة قدرها حوالي22%

– التحويلات إلى المكسيك هي الوحيدة التي شهدت تراجعاً خلال الفترة الزمنية التي يغطيها الجدول من 22. 6 إلى 22 مليار دولار، وذلك للتأثير السلبي للأزمة الإقتصادية العالمية في الإقتصاد الأمريكي، الذي يستوعب النسبة الأكبر من المغتربين المكسيكين.

–نيجيريا تمثل أكبر الدول الأفريقية جنوب الصحراء التي تتلقى تحويلات المغتربين، وهي قد إستطاعت مضاعفة هذة التحويلات بنسبة 100% من 10 إلى 20 مليار دولار خلال ثلاث سنوات فقط.

– كذلك أوضح الجدول القفزة الكبيرة التي شهدتها التحويلات المصرية من 7.77 مليار دولار إلى 20 مليار دولار عام 2013م، بزيادة قدرها 160% هذه النسبة العالية من التحويلات تعادل ثلاثة أضعاف العائد من قناة السويس، وتتجاوز نسبة المتوافر من العملات الأجنبية في البنك المركزي المصري بنسبة 165%.

– كما إستطاعت بنغلاديش زيادة عائداتها من التحويلات من12,11مليار دولار عام 2010م إلى15 مليار دولار عام 2013 بزيادة قدرها 34%.

–التحويلات إلى فيتنام شهدت أيضاً إرتفاعاً من7. 2 مليار دولار إلى 11مليار دولار عام 2013م بزيادة قدرها حوالي 53%.

– أوكرانيا إستطاعت هي الأخري أن تزيد من نسبة المبالغ المحولة إليها من 5,3 مليار دولار إلى 9 مليار دولار بزيادة 70% خلال ثلاث سنوات فقط.

– في الوقت الذي شهدت التحويلات إلى كل الدول زيادة ملحوظة، نجد أن السودان لم يوفق في المحافظة على تحويلاته التي بلغت عام 2010م 3.178 مليار دولار مما أدى إلى تراجعها لتصل الى 1.023 مليار دولار بحلول عام 2013م رغم زيادة أعداد المغتربين السودانين خلال الفترة التي يغطيها الجدول.

نجحت بعض من دول العالم النامي، ودول من الجوار الأفريقي والسوداني في زيادة وارداتها من التحويلات بالعملات الأجنبية، وذلك بنسب كبيرة تجاوزت الضعف في بعض الأحيان. وتراجع نسبة التحويلات إلى السودان رغم زيادة أعداد المغتربين يستوجب وضع استراتيجية وطنية، وإنتهاج سياسة هجرية محكمة تركز على موضوع إقتصاديات الهجرة؛بقصد زيادة العائد من التحويلات، وجذب مدخرات المغتربين؛ دعماً للإقتصاد الوطني.

جدول رقم (3-5) يوضح النسبة المئوية للتحويلات في إجمالي الناتج القومي في بعض الدول خلال العام 2012م.

الرقم	الدولة	النسبة للناتج القومي
1	طاجستكان	%48
2	غيرغستان	%31
3	نيبال	%25
4	لوستو	%25
5	مودوفا	%24
6	أرمينيا	%21
7	هايتي	%21
8	ساموا	%21
9	ليبريا	%20

ويتضح من الجدول النسبة العالمية للتحويلات في إقتصاديات العديد من الدول، والتي تصل إلى حوالي 48% في طاجكستان 31% في غيرغستان و20% في ليبريا و17% في لبنان.

وتشير البيانات إلى التزايد المستمر لتدفقات التحويلات – رغم الأزمة الإقتصادية العالمية في حين تراجعت تدفقات الإستثمارات الأجنبية والمساعدات الآنمائية الرسمية. وهذا يرجع إلى التاثير المحدود للأزمة الإقتصادية العالمية في تحويلات المهاجرين. بل في بعض الدول شهدت هذة التحويلات زيادة ملحوظة لرغبة المهاجرين في مساعدة أهلهم علي مواجهة تداعيات الأثار السالبة للأزمة الإقتصادية'كما يشير إلى ذلك البنك الدولي.

يتضح من الجدول أن التحويلات المتوقع تدفقها حتي نهاية عام 2013م لمجموع الدول النامية ستصل إلى 414 مليار دولار. نصيب الدول الآسيوية منها حوالي 229 مليار دولار موزعة بين منطقة شرق آسيا والباسيفك 115 مليار دولار, ومنطقة جنوب اسيا بحوالي 114 مليار دولار,ثم منطقة أمريكا الاتينية والكاربيك ب61 مليار دولار,ثم الشرق الاوسط وشمال افريقيا ب 49 مليار دولار, تليها منطقة أوربا وأسيا الوسطى بحوالي 43 مليار دولار، في حين تتزيل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء القائمة بحوالي 32 مليار دولار فقط.

الجدول أعلاه يشير بوضوح إلى عجز مجموعة الدول منخفضة الدخل عن تشجيع تحويلات المهاجرين، حيث اكتفت فقط بحوالي 38 مليار دولار من مجموعة التحويلات الدولية للعام 2013م؛ البالغة 594 مليار دولار. في حين نجحت الدول متوسطة الدخل في الحصول علي نصيب الأسد، حيث بلغت التحويلات إليها مجموعة 376 مليار دولار، في حين حصلت الدول عالية الدخل علي 135 مليار دولار.

إسهامات التحويلات في نسبة النمو بالدول النامية، يتوقع أن تبلغ بنهاية العام الجاري 2013م حوالي 6.3% ويتوقع أن تبلغ هذه النسبة في منطقة شرق آسيا والباسيفك حوالي 7.4% وفي أوربا واسيا الوسطى حوالي 10.3% وفي منطقة أمريكا الاتينية حوالي 2.5% وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا حوالي 3.6%. وفي

منطقة جنوب اسيا حوالي 6.8%، وفي منطقة أفريقيا التقديرات والتوقعات لتدفقات التحويلات لمجموعات الدول (معدل النمو في المئة).

الجدول رقم (3-6) يوضح نسبة التحويلات في معدل النمو بالنسبة لمجموعات البلدان

الرقم	المنطقة	2009	2010	2011	2012	2013
1	العالم	-6.3	7 .8	11.5	5 .2	8 .5
2	الدول منخفضة الدخل	7 .3	11.1	17.7	14.6	17.3
3	الدول متوسطة الدخل	-7.0	10.1	11.5	5 .3	3 .5
4	الدول عالية الدخل	-6.4	6 .4	10.5	-2.7	5 .4

Source:IMF,World Bank staff estimates

الجدول أعلاه يوضح نسبة التحويلات في معدل النمو بالنسبة لمجموعات البلدان التي يتوقع ان تبلغ 2. 5% بنهاية العام2012 م. ويتوقع ان تبلغ هذه النسبة في الدول النامية حوالي 14. 6%، وفي مجموعة الدول متوسطة الدخل حوالي 3. 5%. وفي الدول عالية الدخل حوالي 2. 7-%. البيانات الواردة أعلاه؛ الخاصة بنسبة تحويلات المهاجرين في احتياطيات النقد الأجنبي في العشر دول الأولى في العالم، والصادرة عن البنك الدولي، تشير إلى أن هنالك دولآ تعتمد بشكل أساس علي تحويلات مهاجريها لدعم ميزان مدفوعاتها، حيث تبلغ نسبة التحويلات إلى احتياطي النقد الأجنبي في طاجكستان حوالي 1129%، وتبلغ الأكوادور 227%، في حين قدر البنك الدولي هذه النسبة في السودان بحوالي 208%، وفي مصر بحوالي 165%. في حين تزيلت هوندا روس بنسبة 117%. يشير الجدول أعلاه إلى أن تدفقات تحويلات المهاجرين السودانيين إلى الداخل بلغت في العام 2008م حوالي 3مليارات,متجاوزة بذلك التدفقات الواردة عبر الأستثمار الأاجنبي المباشر، الذي بلغ 2. 6 مليار دولار,وكذلك المساعدات الأنمائية الرسمية ,والتي بلغت 2. 4 مليار دولار ,كما تجاوزت أيضاً مجموع الإحتياطي من النقد الأجنبي,الذي

بلغ آنذاك 1,4 مليار دولار. نسبة التحويلات الرسمية إلى السودان مثلث م يقارب 25%من إجمالي الصادرات السودانية في العام ذاته.

يتضح من الجدول الزيادة الكبيرة التي شهدتها تدفقات التحويلات الى السودان خلال سبع سنوات فقظ, لتصل إلى حوالي 260%. حيث كانت نسبة التحويلات 224'1 مليار دولار عام2003م لترتفع بعد سبع سنوات فقط إلى 3,178 مليارات دولار عام 2010م، ذلك رغم الأزمة الإقتصادية العالمية التي لم يتأثر بها الإقتصاد السوداني كثيراً. حيث ساعد إستقرار الوضع السياسي والإقتصادي. والمناخ الإستثماري الجاذب على إحداث الزيادة الكبيرة في تدفقات التحويلات إلى داخل السودان.

جدول رقم (3-7) يوضح مقارنة بين السودان وبعض الدول العربية التحويلات 2010

الدول	عدد السكان	عدد المهاجرين	قيمة التحويلات2010
لبنان	4.2 ملايين	664. 1 ألف	8. 117 مليارات دولار
مصر	83.0 مليون نسمة	3. 739. 1 ملايين	7. 681 مليارات دولار
المغرب	32.0 مليون	3. 016. 6 ملايين	6. 447 مليارات دولار
السودان	42.3 مليون	967. 5 ألف	3. 178 مليارات دولار
الجزائر	34.9 مليون	1. 211 مليون	2. 031 مليار دولار
تونس	10.4 ملايين	651. 6 ألف	1. 960 مليارات دولار
سوريا	21.1 مليون	944. 6 ألف	1. 407 مليارات دولار

المصدر: مجلة إقتصاديات الهجرة ، العدد الثامن، يوليو 2012م ، ص 24.

يستعرض الجدول أعلاه عدد السكان، وعدد المهاجرين وحجم التدفقات المالية للتحويلات الى الداخل خلال العام 2010م في عدد من الدول العربية يشير الجدول إلى أن لبنان كانت تحتل المرتبة ألأولي عربياً عام 2010، بقيمة تحويلات بلغت 8. 117م مليارات دولار، تليها مصر بقيمة 7. 681 مليارات دولار ثم المغرب بقيمة 6,447

مليارات دولار, ثم السودان في المرتبة الرابعة عربياً بقيمة 3. 178 مليار دولار,ثم الجزائر بقيمة 2,031 مليار دولار,ثم تونس ب 1,960 مليار دولار، ثم سوريا بقيمة 1,407 مليار دولار.

المتتبع لتطورات التدفقات المالية للتحويلات، يرى كيف أن مصر استطاعت أن تكون الأولى الأول عربياً,وأن تضاعفت نسبة التحويلات للداخل المصري بحوالي 300% لتصل إلى 20 مليار دولار بنهاية العام الجاري 2013م.

الفصل الرابع

التحليل الوصفي

المبحث الأول : أثر سعر الصرف على تحويلات المغتربين عبر الجهاز المصرفي

المبحث الثاني : النتائج والتوصيات

الفصل الرابع

التحليل الوصفي

المبحث الأول

أثر سعر الصرف على تحويلات المغتربين عبر الجهاز المصرفي

الكلمات المفتاحية:

الجهاز المصرفي و يقصد به البنوك و الصرافات الرسمية.

الفرضية الأولى :- توجد علاقة طردية مابين سعر الصرف و تحويلات المغتربين.

لمناقشة هذه الفرضية تم تناول سعر الصرف الرسمي والموازي خلال الفترة من 2006-2013م.

جدول رقم (4-1) يوضح سعر الصرف الرسمي والموازي وحجم الفجوة بينهما

العام	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	حجم الفجوة بين السعرين (الرسمي والموازي)
2006	2. 171	2. 229	0.058
2007	2. 0159	2. 0121	0.0038
2008	2. 0913	2. 114	0.0227
2009	2. 2359	2. 68	0.4441
2010	2. 2373	2. 98	0.7427
2011	2. 4851	4. 2	1.7149
2012	4. 4	5. 6	1.2
2013	5. 59	9 .6	1.31

المصدر: إعداد الدارسين.

يلاحظ من الجدول أعلاه يلاحظ الأتي :-

- في عام 2006 بلغ سعر الصرف الرسمي (2. 171) وسعر الصرف الموازي (2. 229) وكانت الفجوة بين السعرين(0.058)

- في عام 2007 بلغ سعر الصرف الرسمي(2. 0159) وسعر الصرف الموازي (2. 0121) وبلغت الفجوة بين السعرين (0.0038).
- في عام 2008 بلغ سعر الصرف الرسمي(2. 0913) وسعر الصرف الموازي (2. 114) و بلغت الفجوة بين السعرين (0.0227).
- في عام 2009م بلغ سعر الصرف الرسمي (2.2359) وسعر الصرف الموازي (2.68) وبلغت الفجوة بين السعرين(0.4441).
- في عام 2010 بلغ سعر الصرف الرسمي (2. 2373)وسعر الصرف الموازي (2.98) والفجوة بين السعرين بلغت(0.7427).
- في عام 2011م بلغ سعر الصرف الرسمي (2. 4851) وسعر الصرف الموازي (4.2) و بلغت الفجوة بين السعرين (1.7149) ويرجع ذلك التوسع الكبير في حجم الفجوة لإنفصال الجنوب.
- في عام2012م بلغ سعر الصرف الرسمي(4.4) وسعر الصرف الموازي (5. 6) وبلغت الفجوة بين السعرين (1.2) إستمرت الفجوة بالتوسع لعدم الإستقرار الإقتصادي الذي كان السبب فيه إنفصال الجنوب.
- في عام 2013 بلغ سعر الصرف الرسمي(5.59) وسعر الصرف الموازي (6.9) و بلغت الفجوة بين السعرين (31 .1).

جدول رقم (4-2) يوضح تحويلات المغتربين ومعدل التغير في كل من حجم التحويلات وحجم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي

العام	تحويلات المغتربين	معدل التغير في حجم التحويلات	معدل التغير في حجم الفجوة بين السعرين
2006	799,0	_	%6 .2
2007	997.3	%24. 7	%1 .0
2008	1586.7	% 59	%1.08
2009	1365.2	% -14	%8 .19
2010	971.4	% -28. 8	%1 .33
2011	437.6	%-9 .54	%1 .69
2012	401.4	% -27 .8	%2 .27
2013	424.0	% 5. 6	%4 .23

المصدر: إعداد الدارسين.

يلاحظ من الجدول أعلاه يلاحظ الأتي :-

- في عام 2006 بلغت تحويلات المغتربين (799,0) والنسبة المئوية للفجوة (2.6%).
- في عام 2007 بلغت تحويلات المغتربين (997.3)، ومقارنة بالعام الماضي (2006) فقد توسعت الفجوة والنسبة المئوية لحجم الفجوة (0.1%) وزادت التحويلات بنسبة (24.7%) وترجع زيادة التحويلات في عام 2007 إلى ضيق الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي وذلك يعني إستقرار في الوضع الإقتصادي لذا زادت التحويلات الرسمية لأنها أكثر أماناً.
- في عام 2008 بلغت تحويلات المغتربين (1586.7)، ومقارنة بالعام الماضي (2007) توسعت الفجوة بين السعرين بنسبة (1.08%)

رغم الأزمة المالية العالمية في عام 2008 إلا أن السودان شهد إستقرار في الوضع الإقتصادي بسبب عائدات البترول ووقوف الحرب لذا فإن التحويلات بلغت أقصى قيمة لها عام 2008

(1586.7 مليون دولار)

- في عام 2009م بلغت تحويلات المغتربين(1365.2)، ومقارنة بعام (2008) توسعت الفجوة بنسبة (19. 8%) وقلة التحويلات بنسبة (14- %)، ويرجع ذلك إلانخفاض في حجم التحويلات إلى توسع الفجوة بين السعر الرسمي والموزاي و كان السبب في توسع الفجوة توقع إنفصال الجنوب وبالتالي إنخفاض إيرادات البترول ألامر الذي أدى إلى زيادة الطلب علي الدولار وأدى ذلك إلى زيادة السعر الموازي بنسبة (7.26%).
- في عام 2010 بلغت تحويلات المغتربين (971.4)، مقارنةً بعام (2009) توسعت الفجوة بنسبة(1.33%) وتراجعت تحويلات المغتربين بنسبة (28.8%)، ويرجع ذلك التراجع إلى توسع الفجوة بين السعرين بالإضافة إلى توقع عدم إستقرار الأوضاع السياسية (الإنتخابات) الأمر الذي أدى إلى إحجام المغتربين عن تحويل مدخراتهم عبر الطرق الرسمية.
- في عام 2011م بلغت تحويلات المغتربين (437.6)، ومقارنةً بعام (2010)، وتوسعت الفجوة بنسبة (69. 1%) وتراجعت التحويلات بنسبة (54. 9-%) وكان السبب في توسع تلك الفجوة إنفصال جنوب السودان الذي تبعه تدهور في الأوضاع الإقتصادية بسبب تراجع عائدات الصادرات البترولية التي كانت تمثل 95% من جملة الصادرات.
- في عام2012م بلغت تحويلات المغتربين (401.4)، ومقارنةً بعام (2011) توسعت الفجوة بين السعرين بنسبة (2.27%) وتراجعت التحويلات بنسبة (27.8-%) ويرجع ذلك إلى ضعف العلاقه بين المغتربين والمؤسسات الحكومية.

- في عام 2013 بلغت تحويلات المغتربين (424)، مقارنة بعام (2012) النسبة المئوية لحجم الفجوة (4.23%) وزادت التحويلات بنسبة (5. 6 %) ويرجع ذلك إلى قلة الفجوة بين السعرين وأن التحويلات الرسمية أكثر أماناً.

شكل رقم (4-1) يوضح تحويلات المغتربين

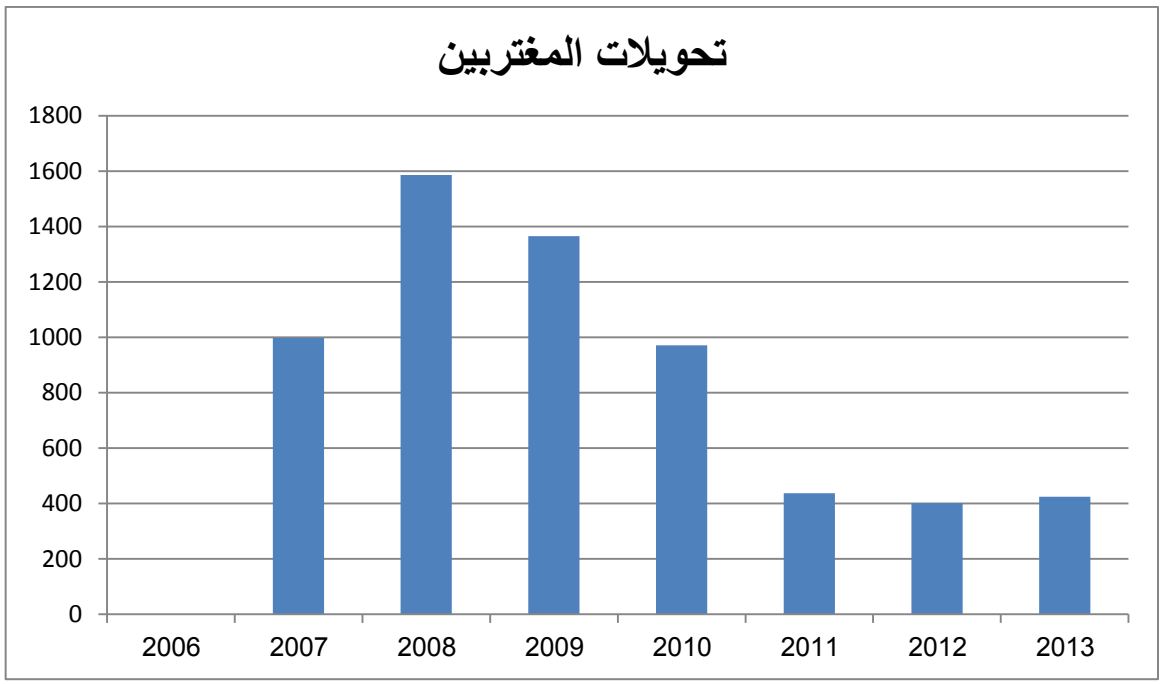

المصدر: إعداد الدارسين.

الفرضية الثانية: الإستقرار في الوضع الإقتصادي يؤدي إلى تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

لمناقشة هذه الفرضية سنتناول الفائض أو العجز في الميزانية كمؤشر للإستقرار الإقتصادي

جدول رقم (4-3) يوضح الفائض أو العجز في الميزانية وحجم الفجوة بين السعرين

العام	الفائض أوالعجز في الميزانية	حجم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي
2006	362	0.058
2007	1059.1	0.0038
2008	1983. 1	0.0227
2009	(650. 8)	0.4441
2010	(3424. 2)	0.7427
2011	(5811. 4)	1.7149
2012	(4103. 9)	1.2
2013	(1867. 0)	1.31

المصدر: إعداد الدارسين.

شكل رقم (4-2) يوضح الفائض أو العجز في الميزانية

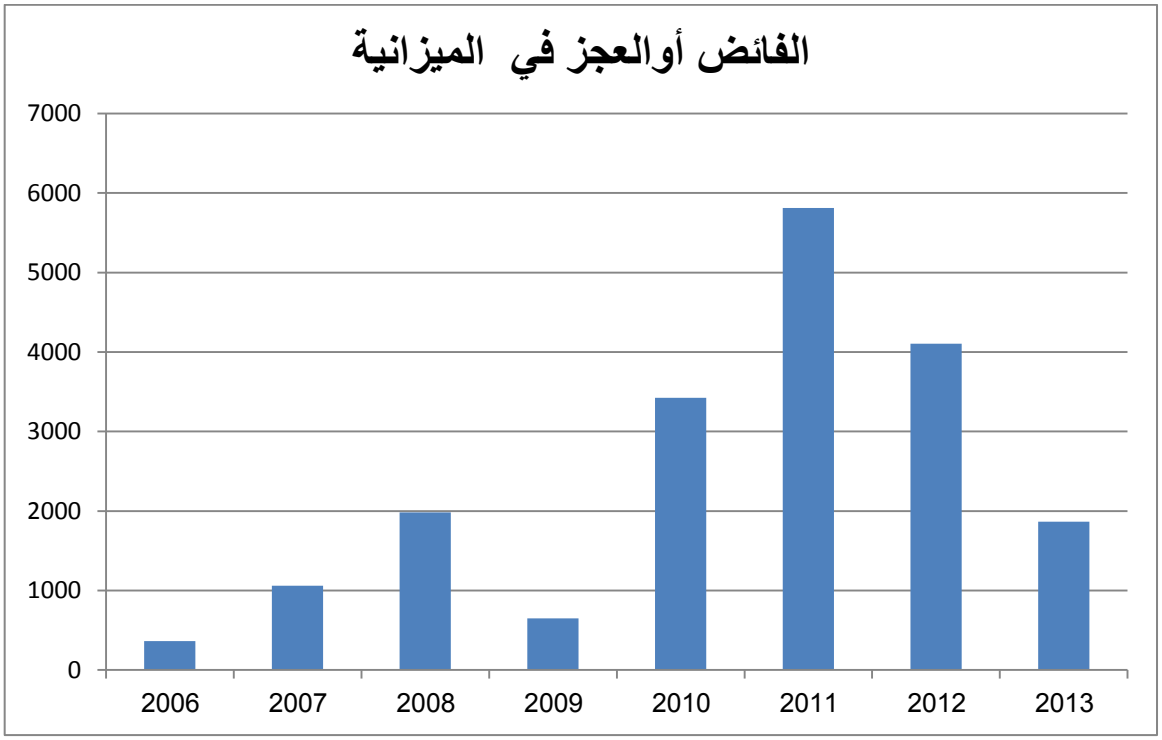

المصدر: إعداد الدارسين.

شكل رقم (4-3) يوضح حجم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي

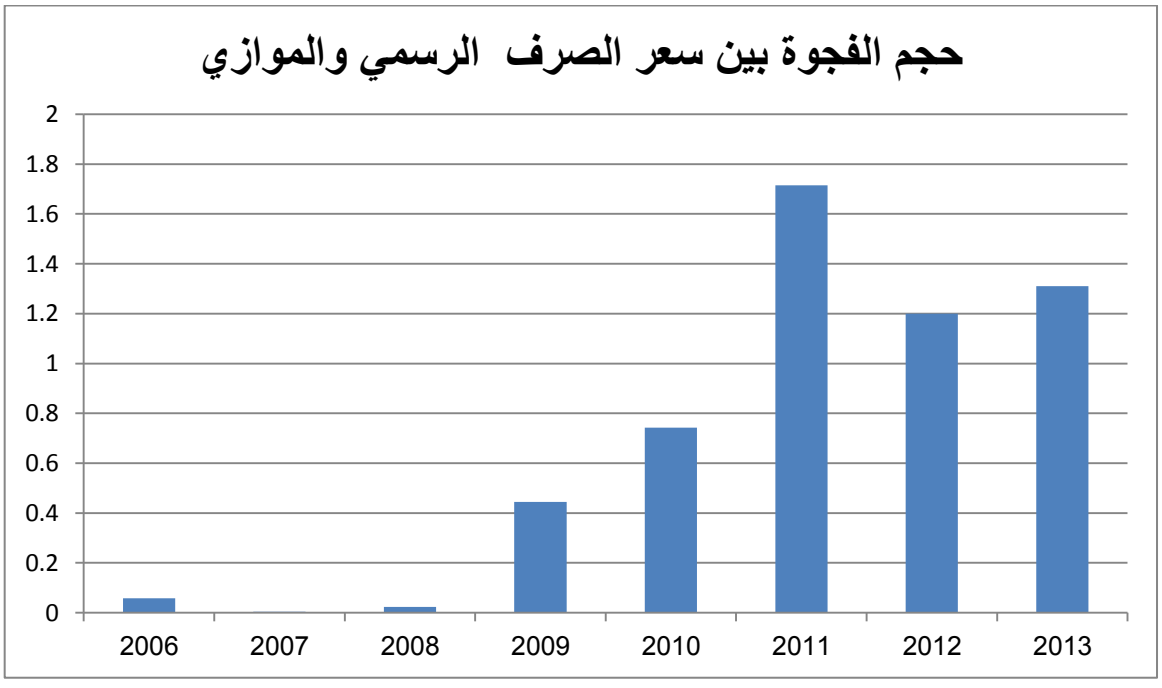

المصدر: إعداد الدارسين.

من الجدول أعلاه نلاحظ الأتي:-

- في عام 2006 حققت الموازنة العامة فائض قدره (362) وذلك بسبب إيقاف الحرب وتحقيق السلام مما أدى إلى تضيق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي حيث بلغت (0.058)
- وفي عام 2007 حققت الموازنة فائض قدره(1 .1059) مما أدى إلى تضيق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي حيث بلغت (0.0038).
- وفي عام 2008 حققت الموازنة فائض قدره(1 .1983) ورغم ذلك توسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي حيث كانت (0.0227) ويرجع السبب في ذلك زيادة الطلب علي النقد الأجنبي
- وفي عام 2009 حققت الموازنة عجز قدره(8 .650) وبسبب ذلك توسعت الفجوة بين السعر الصرف الرسمي والموازي حيث بلغت (0.4441) ويرجع السبب في ذلك

إلي زيادة المصروفات الكلية (التجهيز للإنتخابات)

- وفي عام 2010 حققت الموازنة عجزقدره (2 .3424)وبسبب ذلك توسعت الفجوة بين السعر الصرف الرسمي والموازي حيث بلغت (0.7427) وكان ذلك نتيجة للإنتخابات
- وفي عام 2011 حققت الموازنة عجزقدره (4 .5811) وبسبب ذلك توسعت الفجوة بين السعر الصرف الرسمي والموازي حيث بلغت (1.7149) وسبب في زيادة العجز إعلان قرار إنفصال الجنوب.
- وفي عام 2012 حققت الموازنة عجزقدره(9 .4103) وبسبب ذلك زادت الفجوة بين السعر الصرف الرسمي والموازي حيث بلغت (1.2) ويرجع السبب في زيادة عجز الموازنة لإنفصال الجنوب وخروج عائدات البترول من الموازنة.

- وفي عام 2013 حققت الموازنة عجز قدره(0 .1867) وبسبب ذلك زادت الفجوة بين السعر الصرف الرسمي والموازي حيث بلغت (1.31) والسبب في العجز عدم إستقرار الأوضاع الإقتصادية .

ويجب الإشارة إلى أن العجز في الميزانية يتم تمويله عن طريق الإستدانة من الجهاز المصرفي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم مما يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة سعر الصرف الموازي بصورة أكبر من الزيادة في سعر الصرف الرسمي مما يؤدي إلى توسع الفجوة بين السعرين.

المبحث الثاني

النتائج والتوصيات

النتائج:-

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :-

1- وجود علاقة عكسية بين تحويلات المغتربين وحجم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

2-يلعب إلاستقرار الإقتصادي دور فعّال في تضيق حجم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

3-تساعد تحويلات المغتربين في توفير النقد الأجنبي وتنويع مصادرها.

4-تساهم تحويلات العاملين بالخارج في تخفيض مستوي الفقر والبطالة وذلك من خلال توفير فرص عمل وإيجاد مصادر للدخل الاستهلاكي والإنتاجي بزيادة التكوين الراسمالي.

5-التعديلات المستمرة في سياسات النقد الأجنبي تؤثر سلباً علي جذب التحويلات.

6-ضعف تحويلات المغتربين السودانيين، مقارنة بالدول العربية (لبنان، مصر، الأردن)

توصيات الدراسة:-

1-التعويم الكامل لسعر الصرف هو الخيار الوحيد لإجتذاب تحويلات المغتربين.

2-العمل على زيادة الإنتاج وتشجيع الصادر لتحقيق أوضاع إقتصادية مستقرة.

3-إعطاء المغتربين السودانيين الذين يقومون بتحويل مدخراتهم عبر الطرق الرسمية حوافز تشجيعية سواء كانت جمركية أو ضريبية.

4-توجيه مدخرات وتحويلات المغتربين السودانيين لتحقيق التنمية من خلال تمويل المشاريع الأستثمارية.

5-العمل علي توفير سجلات منتظمة لأعداد المغتربين التي تعتبر عامل مهم يؤثر في حجم التحويلات.

6-تدريب وتنمية قدرات العاملين في مجال التحويلات المالية من خلال نشر الوعي المصرفي والإدخاري لدى السودانيين العاملين بالخارج وتعريفهم بالخدمات المالية التي يقدمها الجهاز المصرفي السوداني.

7- تشجيع البنوك وشركات الصرافة بتوسيع شبكة مراسليها بالخارج، وفتح مكاتب صرف السفارات، بالإضافة إلى العمل على إنتشار فروعها في مختلف مناطق السودان.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً :القرآن الكريم.

ثانياً: السنة النبوية.

ثالثاً: الكتب:

- زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، 2003م، مصر، الإسكندرية: الفتح للطباعة والنشر.
- عبد الله الشريف عبد الله الغول، موضوعات في الإقتصاد الكلي، 2007م، مطبوعات جامعة الأهلية.
- فريد بشير وعبد الوهاب الأمين، اقتصاديات النقود والبنوك، 2008م، المنامة: مركز المعرفة للإستثمارات والخدمات التعليمية، الطبعة الأولى.
- محمد عبدالعزيز عجمية، الإقتصاد الدولي، 2000م، – دراسة نظرية وتطبيقية – الإسكندرية.
- موسي سعيد مطر، شيقري نوري موسي،ياسر المومني،التمويل الدولي، 2008م، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

رابعاً: الرسائل العلمية:

- أمل عمر يوسف عبد الله أحمد، أثر سياسات سعر الصرف على الواردات السودانية في الفترة من1977–2005م، 2012م، الخرطوم، جامعة النيلين.
- خالدة عبده محمد علي، أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على الإقتصاد القومي، نوفمبر، 2000م، رسالة ماجستير، بنك السودان المركزي.
- رونزا هايل رزق، أثر سياسة سعر الصرف على إستقرار الإقتصاد الكلي، 2012م، جامعة دمشق.

- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوى الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد 2009-2010م.
- عبد العزيز عبد الرحمن سلطان ام درمان، أثر هجرة العقول السودانية علي التنمية الإقتصادية في السودان خلال الفترة 2006-2012م، الخرطوم 2014، ص15.
- غصون محمد موسى إبراهيم، "تطبيق نماذج الانحدار الخطي المتعدد علي دالة سعر الصرف في السودان خلال الفترة" 1980-2008"، 2010م، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.
- فواتح الكباشي أحمد الزين، تحويلات السودانيين العاملين بالخارج السياسات والأثرفي الفترة من 2003-2013م، رسالة ماجستير، الخرطوم 2014م،جامعة النيلين.
- محمد جبريل أحمد، تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وأثرها على الإقتصاد السوداني، 2005م، جامعة النيلين.

خامساً: المجلات والدوريات: -

- الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، "محددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1982-2004م)"، 2006م، الإصدار السابع.
- أوراق مؤتمر المغتربين العام السادس، جهاز تنظيم شؤون السودانين العاملين بالخارج، أغسطس 2014م.
- سياسة سعر الصرف وأثرها علي تجارة السودان الخارجية (1975-1994) مجلة المصرفي العدد الرابع، بنك السودان المركزي 1995م.
- مجلة أفاق الهجرة، جهاز تنظيم شؤون السودانين العاملين بالخارج، مركز دراسات الهجرة والسكان، العدد العاشر، يونيو 2013م.

- مجلة أفاق الهجرة، جهاز تنظيم شؤون السودانين العاملين بالخارج، مركز دراسات الهجرة والسكان، العدد التاسع، يونيو2012م.
- مجلة أفاق الهجرة، جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين الخارج، مركز دراسات الهجرة والسكان، العدد الثامن، يونيو 2012م.
- مجلة آفاق الهجرة، جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، مركز دراسات الهجرة والسكان، العدد التاسع، نوفمبر2014م.
- مجلة إقتصاديات الهجرة، جهاز تنظيم شؤون السودانين العاملين بالخارج،مركز دراسات الهجرة والسكان، يونيو2012م.
- مجلة إقتصاديات الهجرة، جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، مركز دراسات الهجرة، العددالتاسع، يونيو2014م، ص32–33.
- مجلة إقتصاديات الهجرة،جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، مركز دراسات الهجرة والسكان، العدد السادس، يونيو2012م.

سادساً: التقارير:

- تقارير بنك السودان للأعوام، (1990، 1991، 1992،1993، 1994، 1995، 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013م).